المفتقرات
في اللسان العربي
دراسة نحوية صرفية

د. عبد الله أحمد أحمد طلبة
مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية
و العربية للبنين ــ جامعة الأزهر

مقدمة

حمداً لله ، وصلاة وسلاماً على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد :

فهذا بحث أتناول فيه حديث المفتقرات في اللسان العربي ، بعد الذي رأيته من تنوع هذه المفتقرات ، وتنوع علة الافتقار في كثير منها ، فمنها ما يفتقر؛ لإزالة لبس ، ومنها ما يفتقر؛ لإزالة إبهام ، ومنها ما يفتقر لانعقاد لفظ ، ومنها ما يفتقر؛ لانعقاد معنىً ، إلى آخر هذه الأمور التي رصدها البحث وأبرزها .

وقد جاء هذا البحث في مقدمة ، ومبحثين :

المبحث الأول: المفتقرات في الدرس النحوي .

المبحث الثاني: المفتقرات في الدرس الصرفي .

وقد انتظم كل مبحث عدداً من المسائل ، مرتبة على نحو ترتيب ابن مالك في ألفيته بتصرف يسير .

ثم ختمته بخاتمة ، سجلت فيها أهم ما انتهى إليه من نتائج .

والله أسأل أن يجعل أعمالنا كلها صالحة ، وأن يجعلها لوجهه خالصة ، وأن لا يجعل لأحد فيها شيئاً ، إنه عليم بذات الصدور .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المبحث الأول

المفتقرات

في الدرس النحوي

وفيه اثنتا عشرة مسألة

المسألة الأولى:
افتقار المعاني التي
تعرض للكلم إلى الإعراب

افتقار المعاني التي
تعرض للكلم إلى الإعراب

الكلمة في العربية إما أن تكون اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً ، ولما كان الاسم من بين هذه الأنواع هو الذي تعرض له معان مختلفة كالفاعلية ، والمفعولية وغيرها ، وهو على صيغة واحدة ، كان هو المفتقر إلى الإعراب دون النوعين الآخرين ؛ وذلك للتمييز بين هذه المعاني المتعاقبة عليه ، وبيان ذلك أننا إذا قلنا: " ما أحسنْ زيدٌ" من غير إعراب اشتبه المعنى، واشتباه المعنى فساد في الكلام، فإعرابه إزالة فساده ، إلا أننا إذا رفعنا زيداً فـ "أحسنَ" فعل ، والكلام نفي ، وإذا جررناه فـ "أحسنُ" اسم ، والكلام استفهام ، وإذا نصبناه فـ "أحسنَ" مع "ما" تعجب[1] .

فالإعراب هو الذي فرق بين هذه المعاني ، ولولاه لوقع اللبس.

وكذلك إذا قيل: " ما أخذت منك درهمْ " ، بسكون الميم من "درهم" ، فهذا الكلام يحتمل الإقرار ، ويحتمل الجحد ، فإذا نصب الدرهم كان الكلام جحداً ، و "ما" نافية ، وإذا رفع كان الكلام إقراراً ، و "ما" موصولة مبتدأ ، والدرهم خبراً [2] .

فالإعراب وحده هو الذي يفصل بين هذه المعاني ، ولولاه

---

[1] انظر شرح المفصل للخوارزمي (الموسوم بالتخمير) ٢٠٢/١ بتصرف ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٧٦/١

[2] انظر شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢٢٢/١ بتصرف .

لالتبس بعضها ببعض .

ولولا الإعراب كذلك لالتبس الفاعل بالمفعول في نحو قولنا: " ضرب زيدٌ خالدٌ " ، من غير إعراب . **يقول ابن يعيش :** " ألا ترى أنك لو قلت : " ضرب زيدٌ خالدٌ " ، بالسكون من غير إعراب ، لم يعلم الفاعل من المفعول ، ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة ، فيعلم الفاعل بتقدمه ، والمفعول بتأخره ، لضاق المذهب ، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب " [1] .

وليس بخافٍ أن الاسم إنما يفتقر إلى الإعراب إذا تركب مع غيره ، وإلا كان مجرد صوت لا يستحق الإعراب .

يقول ابن يعيش: " ... الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير ضميمةٍ إليه لم يستحق الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني ، فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به ، فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك: "زيد منطلق" و" قام بكر" ، فحينئذ يستحق الإعراب ؛ لإخبارك عنه " [2] .

أما الفعل فلا يفتقر إلى الإعراب؛ لأنه تختلف صيغه لاختلاف معانيه ، فاستغنى بذلك عنه ، **وفي بيان ذلك يقول الصيمري :** " وأما الأفعال فيدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها، فتستغني

---

[1] شرح المفصل ٧٢/١ بتصرف يسير.

[2] شرح المفصل ٤٩/١ ، ٨٤

عن الإعراب ، كقولك: "قام" ، إذا أردت الزمن الماضي ، و"سيقوم" إذا أردت المستقبل ، و"يقوم" إذا أردت الحال" [1] .

ولكن الفعل المضارع قد يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة – كالاسم– ، فيستحق الإعراب حينئذ؛ لمشابهته إياه من هذه الجهة[2]، وذلك للتمييز بين هذه المعاني المتعاقبة عليه،

---

[1] التبصرة والتذكرة ٧٦/١

[2] هذا ما استحسنه ابن مالك – رحمه الله – في بيان وجه مشابهة المضارع للاسم ، مضعّفاً ما دأب عليه النحاة في هذا الباب من قولهم إن المضارع أشبه الاسم في الإبهام والتخصيص ، وذلك أنه يكون مشتركاً بين الحال والاستقبال فيتخصص بالحرف ، نحو: "زيد يصلي" ، فإذا قيل: "سيصلي" اختص ، كما أن "رجل" يحتمل غير واحد ، ثم يختص بواحد بالألف واللام . وأشبه الاسم أيضاً في قبول لام الابتداء ، نحو: "إن زيداً ليقوم" ، كما يقال: "إن زيداً لقائم". وأشبه الاسم كذلك في أنه على زنة اسم الفاعل عدةً وحركة وسكوناً ، فـ "يضرب" مثل "ضارب" ، و"يكرم" مثل "مكرم" . [انظر هذه الأوجه وغيرها في اللباب ٢٠/٢ بتصرف واختصار، وشرح المفصل ٦/٧].

قال – رحمه الله – : إن " المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جئ بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التي اعتبرتها" [انظر شرح التسهيل ٤٠/١] ثم راح – رحمه الله – يضعّف كل هذه الأوجه ، فقال عن الوجه الأول إن في الفعل الماضي من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ، ولعلها أكمل ، فمن ذلك أن الماضي إذا ورد مجرداً من "قد" كان مبهماً ، من بُعد الماضي وقربه ، وإذا اقترن بـ " قد " فقد تخلص للقرب ، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن ، وتخلصه للاستقبال بحرف =

نحو: "لا تُعْنَ بالجفاء وتمدح عمراً" ، فإنه يحتمل أن يكون نهياً عن الفعلين مطلقاً ، وعن الجمع بينهما ، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني ، فالجزم دليل الأول ، والنصب دليل الثاني ، والرفع دليل الثالث ، كما أفاده ابن مالك في شرح التسهيل[1] .

وقانون الشبه يقضي بأن الشئ إذا أشبه الشئ أعطي حكمه ،

= التنفيس . وضَعَّفَ – رحمه الله – الوجه الثاني بثلاثة أمور: **أولها**: اللام الواقعة بعد "لو"، فإنها تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة، كقوله تعالى : (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة) [البقرة/١٠٣] و (ولو أسمعهم لتولوا) [الأنفال/٢٣] ، وليس الاعتبار بتلك أحق من الاعتبار بهذه . **الأمر الثاني** : تاء التأنيث ، فإنها تتصل بآخر الماضي كما تتصل بآخر الاسم ، فحصل للماضي بذلك من مشابهة الاسم مثل ما حصل للمضارع بلام الابتداء . **الأمر الثالث** : مباشرة "مذ" و"منذ" ، فإن الماضي يشارك الاسم فيهما دون المضارع . وضعف – رحمه الله – الوجه الثالث بأن الماضي غير الثلاثي شريك لاسم الفاعل أيضاً في الحركة والسكون، وإنما يختص بها المضارع إذا كان الماضي على "فَعَلَ" مطلقاً ، أو على "فَعِلَ" متعدياً ، وللماضي ما يقاوم الفائت من اتحاد وزنه ووزن الصفة والمصدر وتقاربهما ، فالاتحاد نحو: طلب طلباً ، وحلب حلباً ، وغلب غلباً ، وفرح وأشر وبطر، فهو فرحٌ وأشرٌ وبطرٌ ، والتقارب نحو : تعب تعباً وحسب حسباً وكذب كذباً، ولا ريب في أن التوازن في هذا الضرب أكمل منه في يضرب فهو ضارب، فبان بما ذكرناه تفصيل ما اعتبرناه . [انظر شرح التسهيل ١/ ٤٠] بتصرف واختصار.

(١) ٣٩/١

ومن هنا استحق المضارع الإعراب عند التباس بعض ما يعـرض له ببعض كما سلف بيانه .

وأما النوع الثالث من أنواع الكلمة وهو الحرف فلا يفتقر إلى الإعراب ؛ لأنه – كما يقول الشيخ خالد الأزهـري – " لا يعتقـب عليه من المعاني ما يحتاج معه إلى إعراب " [1] .

وبعد ، فالإعراب مشتق – في بعض الأقوال – من قولهـم : "امرأة عروب" ، إذا كانت متحببة إلى زوجها ، فمعرب الكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإفهام كلامه ؛ لأن كون كلامه مغلقاً غير مفهوم مما يضني السامع وينفره عنه ، كما أشار إلى ذلـك بعـضهم[2] . ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى الإعراب للفـصل بـين المعـاني المتعاقبة على بعض أنواع الكلم ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

[1] انظر التصريح بمضمون التوضيح ٥٨/١ بتصرف يسير .

[2] ممن أشار إلى ذلك الخوارزمي في شرحه المفصل ٢٠١/١، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ٢٢٢/١ ، والعكبري في اللباب ٥٣/١

المسألة الثانية

افتقار الضمير إلى مفسِّر

افتقار الضمير إلى مفسِّر

الضمير : اسم يعود إلى ظاهر قبله لفظاً أو تقديراً [1] ، ويدل إما على متكلم كـ"أنا" ، أو مخاطب كـ "أنت"، أو غائب كـ "هو"، كما هو معلوم ، وسمي ضميراً من قولهم : " أضمرت الشئ" إذا سترته وأخفيته ؛ ومنه قولهم: " أضمرت الشئ في نفسي" ، أو من الضمور وهو الهزال ، كقولهم: "فرس مضمر" ، إذا كان خفيف اللحم ؛ لأن منه ما هو على حرف واحد ، كالتاء في "قمت" ، والياء في "غلامي"، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالباً مهموسة – وهي التاء والكاف والهاء – ، والهمس هو الصوت الخفي[2] .

والقصد من وضع الضمير أمران: أحدهما: الإيجاز ، والآخر: رفع اللبس ، أما الإيجاز فلأنه يستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله ، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم[3]. ومن شواهد ذلك قوله تعالى: (إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات)[4] إلى آخر الآية ، حيث ذكر سبحانه عشرين اسماً مجموعة ، وكنى عنها بالهاء والميم في قوله تعالى في آخر

---

[1] انظر اللباب ٤٧٤/١

[2] انظر شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ١٣٤ ، وشرح ألفية ابن معط ٦٤٥/١

[3] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣ ، وشرح ألفية ابن معط ٦٤٥/١

[4] الأحزاب / ٣٥

الآية: (أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً[1]) [2] .

وأما رفع اللبس فلأنه لو قال القائل مكان " فعلتْ" – بالضم– : فعل زيدٌ ، لتَوُهِّمَ أنه يخبر عن غائب مسمى بذلك[3] . وكذلك لو قال: "جاءني زيد وأكرمت زيداً" ، لم يجزم السامع بأن الأول هو الثاني ؛ لكثرة الاشتراك في الأعلام ، فإذا قال : " جاءني زيد وأكرمته" لم يشك السامع أن المكرم هو الذي جاء [4] .

ولما كان الضمير نائباً عن غيره اختصاراً – كما مر– افتقر إلى مفسِّر يعين من عاد إليه ، أما ضمير المتكلم وضمير المخاطب فيفسرهما حضور المتكلم والمخاطب والمشاهدة لهما .

يقول ابن هشام: " لابد للضمير من مفسر يبين ما يراد به ، فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هو له " [5] .

وأما ضمير الغائب فهو أشد افتقاراً إلى التفسير من أخويه ؛ لأن حضور المتكلم والمخاطب ومشاهدتهما قائم مقام ذكر اسميهما، بخلاف الغائب فإنه إذا قيل: " قام" ، أو "ضربته" ، أو "مررت به"

---

[1] الأحزاب /٣٥

[2] انظر المحصول في شرح فصول ابن معط لابن إياز البغدادي ٧٩٥/٢

[3] المرجع السابق ٧٩٥/٢

[4] انظر شرح ألفية ابن معط ٦٤٥/١ ، ٦٤٦ بتصرف .

[5] شرح شذور الذهب صـ ١٣٥ وانظر ارتشاف الضرب ٩٤١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣

كان المضمر محتملاً لكل من يصح عود الضمير إليه[1] . ولذلك غلب في مفسره أن يتقدم ذكره عليه ؛ ليعلم المعْنِيُّ بالضمير بعد ذكر مفسره .

يقول الرضي: " وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه ، بل بسبب ما يعود عليه ، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهماً منكراً لا يعرف المراد منه حتى يأتي مفسره بعده ، وتنكيره خلاف وضعه " [2] .

فجعلوا تقدم الذكر في الغائب خلفاً عما فاته من مقارنة المشاهدة ، فيصير بذلك بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم[3] .

واللائق بهذا المفسِّر– كما يقول ابن مالك– لكونه جزء المفسَّر في تكميل وضوحه أن يتصل به ، فلذلك إذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعداً جُعِلَ للأقرب [فإذا قلت: لقيت زيداً وعمراً يضحك فالضمير في "يضحك" عائد على عمرو][4] ، ولا يجعل لغيره إلا بدليل من خارج[5] .

---

[1] انظر شرح ألفية ابن معط ٦٤٦/١

[2] شرح الكافية ٤٠٦/٢

[3] انظر شرح التسهيل ١٥٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٣

[4] ما بين المعقوفين من المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٠٩/١

[5] انظر شرح التسهيل١٥٣/١. ومِن جَعْلِ هذا الضمير لغير الأقرب قوله =

ومفسِّر ضمير الغائب إما أن يصرح بلفظه نحو: " زيد لقيته" ، وإما أن يستغنى عن لفظه بحضور معناه في الحس كقوله تعالى : (هي راودتني عن نفسي)[1] ، أو بحضور معناه في العلم كقوله تعالى: (إنا أنزلناه في ليلة القدر)[2]، أو بذكر ما صاحب الضمير كقول الشاعر[3] :

أماوي ما يغني الثراء عن الفتى

إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر

فذِكْرُ "الفتى" مُغْنٍ عن ذكر النفس ؛ لأنها جزؤه ، فعاد إليها فاعل "حشرجت" ، والضمير المجرور بالباء[4] .

والمصرح بلفظه نوعان: غالب، وغير غالب ، أما الغالب فهو أن يكون متقدماً، وتقدمه على ثلاثة أنواع: **تقدم في اللفظ والتقدير،**

= تعالى : (ووهبنا له إسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب) [العنكبوت/٢٧] ، فالضمير في "ذريته" عائد على إبراهيم، لا على إسحاق، ولا على يعقوب؛ لأن المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها هو إبراهيم . [انظر المساعد ١/١٠٩] بتصرف .

[1] يوسف/٢٦

[2] القدر/١

[3] هو حاتم الطائي كما في خزانة الأدب للبغدادي [٤/٢١٢ ، الشاهد رقم ٢٨٦] ، واللسان "قرن"، والبيت في ديوانه[ص١٩٩] ولكن برواية : " إذا حشرجت نفس وضاق بها الصدر" ، وليس فيها ما نحن فيه كما هو بَيِّنٌ .

[4] انظر شرح التسهيل ١/١٥٣ باختصار .

[نحو: " ضرب زيدٌ غلامه " ، فالضمير عائد على "زيد" . وهو متقدم عليه في اللفظ والرتبة : لأن مرتبة الفاعل أن يتقدم على المفعول[1]][2] . **وتقدم في اللفظ دون التقدير** ، كقوله تعالى: (وإذ ابتلى إبراهيم ربه)[3] ، لأن إبراهيم مفعول ، فهو في نية التأخير ، **وتقدم في التقدير دون اللفظ** ، كقوله تعالى: (فأوجس في نفسه خيفة موسى)[4] ؛ لأن موسى فاعل[5] ، فهو في نية التقديم[6] .

وأما النوع الثاني من نوعي المفسِّر المصرح بلفظه (وهو غير الغالب) ، فهو أن يكون مؤخراً في اللفظ والرتبة ، وهو محصور في سبعة أبواب: **أحدها**: باب ضمير الشأن نحو: هو – أو هي – زيد قائم ، أي الشأن والحديث ، أو القصة ، فإنه مفسر بالجملة بعده ، فإنها نفس الحديث والقصة ، ومنه قوله تعالى: (قل هو الله أحد)[7] ، وقوله سبحانه : (فإنها لا تعمى الأبصار) [8] .

---

[1] ما بين المعقوفين من شرح الجمل لابن عصفور ١٣/٢

[2] انظر شرح شذور الذهب صـ ١٣٥ ، ١٣٦

[3] البقرة / ١٢٤

[4] طه/ ٦٧

[5] وقيل إن فاعل "أوجس" ضمير مستتر ، وإن "موسى" بدل منه ، فلا دليل في الآية . [انظر شرح شذور الذهب صـ ١٣٦] .

[6] انظر شرح شرح شذور الذهب صـ ١٣٦ بتصرف يسير .

[7] الإخلاص/١

[8] الحج/ ٤٦ . والغرض من الإتيان بهذا الضمير: التفخيم والتعظيم =

والثاني: أن يكون مخبراً عنه بمفسره ، كقوله تعالى: (وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا)[1] ، أي ما الحياة إلا حياتنا الدنيا . **والثالث** : الضمير في باب " نعم" ، نحو: " نعم رجلاً زيد" ، ومنه قوله تعالى: (بئس للظالمين بدلاً)[2] ، فإنه مفسر بالتمييز. **والرابع** : مجرور " رُبَّ " ، نحو: " ربه رجلاً " ، فإنه مفسر بالتمييز قطعاً . **والخامس** : الضمير في باب التنازع إذا أعملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع ، نحو: " قاما وقعد أخواك " ، فإن الألف راجعة إلى الأخوين . **والسادس**: الضمير المبدل منه ما بعده ، كقولك في ابتداء الكلام : " ضربته زيداً" ، وقول بعضهم : اللهم صل عليه الرءوف الرحيم . **والسابع**: الضميرُ المتصل بالفاعل المقدمِ العائدُ على المفعول المؤخر، وهو ضرورة على الأصح ، كقول الشاعر:

= يقول الرضي: " فإن قلت : فأيش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه ؟ قلت : قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر ، بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً ؛ حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ، ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس، وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين : بالإجمال أولاً ، والتفصيل ثانياً ، فيكون آكد " . [شرح الكافية ٤٠٦/٢ ، وانظر شرح ألفية ابن معط ٦٤٩/١] .

[1] الجاثية / ٢٤

[2] الكهف /٥٠

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل[1]

فأعيد الضمير من "ربه" إلى "عدي" ، وهو متأخر لفظاً ورتبة[2] .

مما سبق يتبين أن الضمير لا يستبد بنفسه ، وإنما هو مفتقر دائماً إلى مفسر يبين ما يراد به ، ويعين من عاد إليه ، مفرداً كان هذا المفسِّر أو جملة ، تقدم على الضمير أو تأخر عنه ، صُرِّحَ بلفظه ، أو استغني عنه بما يشعر به ، فالضمير لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

[1] جاء في خزانة الأدب أن هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي ، وليس للنابغة كما قيل ؛ لأن الذي روي للنابغة في ديوانه - [انظر الديوان ص١٩٤]- إنما هو :

جزى الله عبساً عبس آل بغيض جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وليس فيه ما نحن فيه ، [انظر الخزانة ٢٨١/١] .

[2] انظر شرح شذور الذهب صـ ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ بتصرف يسير.

المسألة الثالثة

افتقار الموصولات إلى صلات

افتقار الموصولات إلى صلات

الموصولات في العربية كلمات ناقصة لا تتم إلا بما توصل به، فالواحد منها كبعض الكلمة ، أو كالحرف الذي يفتقر إلى جملة .

وهي قسمان: اسمية ، وحرفية، أما الاسمية فهي الذي، والتي، وفروعهما[1]، وأما الحرفية فخمسة أحرف: "أنْ" المصدرية ، و"أنَّ" – بالفتح والتشديد – ، و "كي" و "ما" و " لـو " [2] ، وزاد بعضهم عليها " الذي" ، كما سيأتي بيانه .

الموصولات كلها إذن (الاسمي منها والحرفي) تفتقر دائماً إلى صلة يتم معناها بها ، ولكن الاسمي منها يتميز عن الحرفي بأنه يفتقر إلى صلة وعائد – كما سيأتي– ، أما الحرفي فلا يفتقر إلا إلى صلة [3] .

وصلة الموصول الاسمي لا تكون في الغالب إلا جملة ، أو شبه جملة ، **يقول ابن عصفور :**

" وهذه الموصولات لابد لها من صلات، ولا توصل إلا بالظروف، والمجرورات ، والجمل ، ما عدا الألف واللام بمعنى الذي والتي ، فإنها لا توصل إلا باسم الفاعل ، واسم المفعول ، نحو : جاءني

---

[1] انظر اللباب ١١٣/٢

[2] انظر شرح ابن عقيل ١٣٨/١-١٤١

[3] انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٤١٧/١ ، والتصريح ١٤٠/١

الضارب ، واسم المفعول نحو: المضروب "[1] .

أما وَصلُه بالجملة ، فإنما لزم في الصلة أن تكون جملة ؛ لأن الموصول وضع ليتوصل به إلى تصيير الجملة المقدرة نكرة معرفة ، فهو مع الجملة بمثابة الألف واللام مع المفرد ، فثبت أنه لابد له من جملة[2] .

ويشترط في الجملة التي تكون صلة للموصول أن تكون خبرية؛ لأن الغرض منها إيضاح الموصول ، وغير الخبرية من الأمر والاستفهام مبهم ، فلا يحصل الإيضاح[3] .

كما يشترط في جملة الصلة أن تشتمل على ضمير يعود على الموصول ، وأن يكون هذا الضمير مطابقاً للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما ، نحو: جاء الذي أكرمته ، وجاءت التي أكرمتها ، وجاء اللذان أكرمتهما ، وجاء اللتان أكرمتهما ، وجاء الذين أكرمتهم ، وجاء اللاتي أكرمتهن[4] .

وفي تعليل ذلك يقول الرضي: " لابد في الصلة من ضمير عائد[5] ، وذلك لما قلنا : أن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق

---

[1] شرح الجمل ١/١٧٩

[2] انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٨١

[3] انظر اللباب ٢/١١٧ باختصار .

[4] انظر شرح شذور الذهب صـ ١٤١ ، ١٤٢ بزيادة .

[5] يجوز حذف هذا الضمير العائد إذا كان هناك قرينة تدل عليه ، يقول =

بالموصول ؛ لأنه إما محكوم عليه هو أو سببه ، أو محكوم به هو أو سببه ، فلابد من ذكر نائب الموصول في الصلة ؛ ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه ، وذلك النائب هو الضمير العائد إليه، ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم أجنبياً عنه ؛ لأن الجمل مستقلة بأنفسها لولا الرابط الذي فيها "[1] .

وأما وصل الموصول بشبه الجملة فقد اجتمع وصله بالجار

= ابن يعيش في تقرير ذلك وتوجيهه : " اعلم أنهم قد حذفوا الرواجع من الصلة ، وكثر ذلك عندهم حتى صار قياساً، وليس حذفها دون إثباتها في الحسن وقد جاء الأمران في كتاب الله تعالى، نحو قوله: (أهذا الذي بعث الله رسولاً) [الفرقان/٤١] ، والمراد : بَعَثَه ، وقال في موضع آخر: (كالذي يتخبطه الشيطان من المس) [البقرة /٢٧٥] ، فأتى بالعائد وهو الهاء ، وإنما حذفوا العائد من الصلة ؛ لأن "الذي" وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعاً كاسم واحد ، وكذلك كل موصول يكون هو وصلته كاسم واحد ، فكأنهم استطالوا الاسم، وأن يكون أربعة أشياء كشئ واحد ، فكرهوا طوله كما كرهوا طول "اشهيباب" ، و"احميرار" ، فخففوه بحذف الياء وقالوا : " اشهباب" و" احمرار" ، كذلك لما استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائد تخفيفاً ، وإنما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة إذ لم يكن سبيل إلى حذف الموصول ؛ لأنه هو الاسم ، ولا إلى حذف الفعل ؛ لأنه هو الصلة ، ولا إلى حذف الفاعل ؛ لأن الفعل لا يستغني عنه ، فحذفوا الراجع " . [شرح المفصل ١٥٢/٣] .

[1] شرح الكافية ١١/٣ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٣، وشرح ألفية ابن معط ٦٨٦/١

والمجرور ، والظرف معاً في قوله تعالى: (وله من في السماوات والأرض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون)[1] ، حيث وصلت "مَن" الأولى بالجار والمجرور ، ووصلت "مَن" الثانية بالظرف كما هو بيِّن .

وشرط الظرف والجار والمجرور حينئذ أن يكونا تامين بحيث تتم بهما الفائدة ، كما في الآية السالفة ، وذلك احترازاً من الناقصين وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة ، فلا يقال: جاء الذي اليـوم ، ولا : جاء الذي بك [2] .

وإنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة ؛ لأنهما يعطيان معناها ؛ لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول ، تقديره: الذي استقر عندك ، والذي استقر في الـدار ، بخلاف الظرف والمجرور الناقصين، فهما لا يشبهان الجملة ، ومن هنا امتنع وصل الموصول بهما؛ لعدم الفائدة كما أفاده الأشموني[3].

هذا عن الموصول الاسمي وصلته . أما الموصول الحرفـي فحدَّه النحاة بأنه كل حرف أُوِّلَ مع صلته بمصدر ، [ولم يحتج إلى إلى عائد] [4] .

---

[1] الأنبياء/١٩

[2] انظر شرح شذور الذهب صـ ١٤١

[3] شرح الأشموني – بحاشية الصبان – [١٦٣/١] بتصرف يسير.

[4] انظر أوضح المسالك ١٣٧/١ ، وما بين المعقوفين من التصريح ١٣٠/١

وذكر ابن عقيل أن الموصولات الحرفية خمسة ، وهي : "أنْ" المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، و"أنَّ" الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، و"كي" و"ما" و"لو" [1] . وزاد بعضهم على هذه الخمسة: "الذي"[2] ، مستشهدين بقوله تعالى : ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾[3] .

وهذه الموصولات الحرفية تفتقر – كالموصولات الاسمية – إلى صلة تتم بها ، وفي بيان صلة هذه الموصولات الحرفية **يقول ابن عقيل:** " ... الموصولات الحرفية وهي خمسة أحرف: **أحدها: "أنْ" المصدرية** ، وتوصل بالفعل المتصرف ، ماضياً مثل: " عجبت من أنْ قام زيد" ، ومضارعاً نحو: " عجبت من أن يقوم زيد" ، وأمراً نحو: "أشرت إليه بأن قم"، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف نحو قوله تعالى:﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾[4]، ... فهي مخففة

---

[1] شرح ابن عقيل ١/١٣٨ – ١٤١

[2] من هؤلاء ابن هشام في أوضح المسالك ١/١٣٧ ، ١٣٨ ، والأشموني في شرحه الألفية ١/١٧٥ ، ١٧٦

[3] التوبة / ٦٩ . وقد رجح الصبان أن الموصولات الحرفية هي الخمسة المذكورة، مسقطاً "الذي"، وذكر أنه أجيب عن قوله تعالى:﴿وخضتم كالذي خاضوا ﴾ بأنه يحتمل أن الأصل: كالذين خاضوا ، حذفت النون على لغة، أو أن الأصل : كالخوض الذي خاضوه ، فحذف الموصوف والعائد ، أو أن الأصل : كالجمع الذي خاضوا ، فأفرد أولاً باعتبار لفظ الجمع، وجمع ثانياً باعتبار معناه . [انظر حاشية الصبان ١/١٧٥] .

[4] النجم / ٣٩

من الثقيلة . **ومنها**: "أنّ" ، وتوصل باسمها وخبرها ، نحو: "عجبت من أنّ زيداً قائم" ، ... **ومنها**: "كي" ، وتوصل بفعل مضارع فقط، مثل: "جئت لكي تكرم زيداً" . **ومنها**: "ما"، وتكون مصدرية ظرفية نحو: "لا أصحبك ما دمت منطلقاً" ، أي مدة دوامك منطلقاً، وغير ظرفية نحو: "عجبت مما ضربت زيداً" ، وتوصل بالماضي كما سبق ، وبالمضارع نحو: "لا أصحبك ما يقوم زيد" ، و"عجبت مما تضرب زيداً" ... ، وبالجملة الاسمية نحو: "عجبت مما زيد قائم" و"لا أصحبك ما زيد قائم" ، وهو قليل ، وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي ، أو بالمضارع المنفي بـ "لم" ، نحو: " لا أصحبك ما لم تضرب زيداً" ... ، **ومنها**: "لو" ، وتوصل بالماضي نحو: "وددت لو قام زيد" ، والمضارع نحو : (وددت لو يقوم زيد) " [1] .

وهكذا يتبين كيف أن الموصول ضرب من المبهمات ؛ لوقوعه – كما يقول ابن يعيش[2] – على كل شئ من حيوان ، وجماد وغيرهما ، كوقوع "هذا" و"هؤلاء" ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شئ . فكان لذلك مفتقراً دائماً إلى صلة يوصل بها ؛ لأن منزلته وحده منزلة حرف من الكلمة ، فصار لا يفهم معناه إلا بضم ما بعده إليه ، على نحو ما سلف بيانه . والله أعلم .

---

[1] شرح ابن عقيل ١/١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ بتصرف يسير واختصار .

[2] انظر شرح المفصل ٣/١٣٩

المسألة الرابعة

افتقار الابتداء بالنكرة

إلـــى تحـــقـــق الـــفـــائـــدة

افتقار الابتداء بالنكرة إلى تحقق الفائدة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه ، والحكم على الشئ لا يكون إلا بعد معرفته ، ولذلك منع النحويون الابتداء بالنكرة ؛ من جهة أن معناها غير معين، والإخبار عن غير المعين لا يفيد . **يقول ابن السراج :**

" وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة ؛ لأنه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به ، ألا ترى أنك لو قلت : " رجل قائم" ، أو "رجل عالم" لم يكن في هذا الكلام فائدة ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً " [1] .

اللهم إلا إذا اقترن بهذه النكرة أمر تحصل به الفائدة ، فإنه يجوز حينئذ الابتداء بها . فالابتداء بالنكرة إذن يفتقر إلى ما يجوزه، وتتحقق به الفائدة .

يقول ابن مالك : " حصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة والنكرة ، لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر من عدمها ، والابتداء بالنكرة بالعكس ؛ فلذلك احتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة " [2] .

---

[1] الأصول في النحو ٥٩/١ ، وانظر المقتضب للمبرد ٤٠٥/٤ ، والتبصرة والتذكرة ١٠١/١ ، ١٠٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٨٠/١

[2] شرح الكافية الشافية ٣٦٣/١

وقد ذكر بعض النحاة – كما يقول ابن هشام[1] – لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً ، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعاً ، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع إلى الخصوص والعموم . وربط بعضهم صحة الابتداء بالنكرة بمجرد حصول الفائدة ، فمتى حصلت صح ذلك ، وإلا فلا .

يقول ابن السراج: " وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ والخبر فالكلام جائز ، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم ، وقد يجوز أن تقول : " رجل قائم" إذا سألك سائل فقال: "أرجل قائم أم امرأة" ، فتجيبه فتقول: رجل قائم ، وجملة هذا أنه إنما ينظر إلى ما فيه فائدة ، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز ، وإلا فلا " [2] .

وقد ذكر ابن مالك في ألفيته طرفاً من الوجوه التي تحصل بها الفائدة ، وذلك في قوله :

ولا يجوز الابتدا بالنكـرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

وهل فتى فيكم فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا

فمن الوجوه التي تحصل بها الفائدة عند الابتداء بالنكرة : أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور ، وهو ما مثل له ابن

---

[1] انظر قطر الندى صـ ٢٠٤

[2] الأصول في النحو ٥٩/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٣٦٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٨٠/١

مالك في ألفيته بقوله : "عند زيد نمرة" ، وهو مثال للظرف ، ومثال الجار والمجرور قولنا: "في الدار رجل" .

وفي تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في هذا النحو إصلاح للَّفظ كما أشار ابن جني ، **حيث قال ما نصه :**

" ومن إصلاح اللفظ قولهم : ... لك مال ، وعليك دين ، فالمال والدين هنا مبتدآن ، وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رُمْتَ تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز ؛ لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما جفا ذلك في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر ، وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومصلحاً لما فسد عندهم ، وإنما كان تأخره مستحسناً من قِبَلِ أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ " [1] .

ويزيد ابن القيم – رحمه الله – هذا المعنى إيضاحاً فيقول عن تقديم الخبر الظرف على المبتدأ النكرة إنه : " إذا تقدم وكان معرفة صار كأن الحديث عنه ، وكأن المبتدأ المؤخر خبر عنه ، ومثال ذلك إذا قلت: "على زيد دين" ، فإنك تجد هذا الكلام في قوة قولك : زيد مديان ، أو مدين ، فمحط الفائدة هو الدين ، وهو المستفاد من الإخبار ، فلا تتحبس في قيود الأوضاع وتقول : "على زيد" جار ومجرور ، فكيف يكون مبتدأ ؟ ؛ فأنت تراه هو المخبر عنه في

---

[1] الخصائص ١/٣١٨ باختصار، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٨٦،٨٧

الحقيقة ، وليس المقصود الإخبار عن الدين ، بل عن زيد بأنه مديان ... ومثل هذا قولك: " في الدار امرأة" ، فإنه كلام مفيد؛ لأنه بمنزلة قولك: الدار فيها امرأة ، فأخبرت عن الدار بحصول المرأة فيها ، في اللفظ والمعنى ، فإنك لم ترد الإخبار عن المرأة بأنها في الدار ، ولو أردت ذلك لحصلت حقيقة المخبر عنه أولاً ، ثم أسندت إليه الخبر، وإنما مقصودك الإخبار عن الدار بأنها مشغولة بامرأة ، وأنها اشتملت على امرأة ، فهذا القدر هو الذي حسَّن الإخبار عن النكرة ههنا ، فإنها ليست خبراً في الحقيقة ، وإنما هي في الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدمة ، فهذا حقيقة الكلام ، وأما تقديره الإعرابي النحوي فهو أن المجرور خبر مقدم ، والنكرة مرفوعة بالابتداء " [1] .

ومما تحصل به الفائدة عند الابتداء بالنكرة أن يتقدم عليها استفهام أو نفي ، وقد مثل لهما ابن مالك في ألفيته بقوله: "وهل فتى فيكم" ، وقوله : " فما خل لنا" ، فجاز الابتداء بالنكرة هنا ؛ لما فيها من معنى العموم ، فقربت من المعرفة .

يقول ابن يعيش: " وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفي؛ لأن الكلام صار غير موجب، فتضمنت النكرة معنى العموم ، فأفادت ، فجاز الابتداء بها لذلك " [2] .

---

[1] بدائع الفوائد لابن القيم ١٤٨/٢ ، ١٤٩ باختصار .

[2] شرح المفصل ٨٦/١ ، وانظر الإيضاح لابن الحاجب ١٨٥/١

ومما تحصل به الإفادة كذلك عند الابتداء بالنكرة أن توصف هذه النكرة فتقرب بذلك من المعرفة ، وقد مثّل لذلك ابن مالك في ألفيته بقوله: "ورجل من الكرام عندنا" ، فجاز الابتداء بالنكرة هنا لكونها موصوفة ، وإذا وصفت تخصصت ، فقربت من المعرفة .

يقول الصيمري : " ... ولكنك لو قربته من المعرفة فقلت : رجل في الدار قائم ، ورجل من بني تميم منطلق لكانت فيه فائدة ؛ لأنك ميزته من رجل ليس في الدار ، ومن رجل ليس من بني تميم " [1] .

إلى آخر هذه الأمور التي تقترن بالمبتدأ النكرة فتجعله في المعنى كالمعرفة ، فيصح الابتداء به لذلك .

ولابد هنا – كما يقول الشيخ خالد الأزهري – من مراعاة معنى صحيح مقصود ، وإلا ورد على الظرف والمجرور : "عند الناس درهم" و"في الدنيا رجل" ، وعلى النفي: "ما حمار ناطق" ، وعلى الاستفهام: "هل امرأة في الأرض"، وعلى الموصوف: "رجل ذكر واضح" ... ، فهذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة ، مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة " [2] .

---

[1] التبصرة والتذكرة ١٠٢/١ ، وانظر الأصول في النحو ٥٩/١، والإيضاح لابن الحاجب ١٨٤/١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر الجرجاني ٣٠٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/١

[2] انظر التصريح ١٦٩/١ ، ١٧٠ باختصار .

فالتعويل في هذا الباب إنما هو على حصول الفائدة ؛ لأن المراد من الكلام إفادة السامع ما في نفس المتكلم ، فلو كان المحكوم عليه مجهولاً صار الحكم بالنسبة للمخاطب مجهولاً ، وامتنع الحكم ، فمتى حصلت الفائدة جاز الابتداء بالنكرة ، وإلا فلا[1] ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

[1] امتدح ابن القيم – رحمه الله – هذه الطريقة في معالجة هذه القضية، وذكر أنها طريقة إمام النحاة سيبويه في كتابه، حيث لم يجعل للابتداء بالنكرة ضابطاً ، ولا حصره بعدد ، بل جعل مناط الصحة الفائدة ، ثم قال ابن القيم – رحمه الله – : " وهذا هو الحق الذي لا يثبت عند النظر سواه ، وكل من تكلف ضابطاً فإنه ترد عليه ألفاظ خارجة عنه ، فإما أن يتمحل لردها إلى ذلك الضابط ، وإما أن يفردها بضوابط أخرى، حتى آل الأمر ببعض النحاة إلى أن جعل في الباب ثلاثين ضابطاً، وربما زاد غيره عليها ، وكل هذا تكلف لا حاجة إليه ... " . [انظر بدائع الفوائد ١٤٨/٢] باختصار .

المسألة الخامسة

افتقار جملة الخبر إلى رابط

افتقار جملة الخبر إلى رابط

يقول النحاة: إن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً ، ويعللون ذلك بأن المفرد بسيط، وغيره مركب، والبسيط أول، والمركب ثان، وبأن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما ، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد ، فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبر المبتدأ مفرد [1] .

ولكن قد يخبر بالجملة ولا يقتصر على الإخبار بالمفرد ، وذلك لضرب من الاتساع وإزالة الحجر في اللغة كما يقول ابن إياز البغدادي في شرح فصول ابن معط [2] .

وهذه الجملة الواقعة خبراً لا تخلو من أن تكون نفس المبتدأ في المعنى ، أو لا ، فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى كان حكمها حكم الخبر المفرد الجامد في عدم الافتقار إلى رابط يربطها بالمبتدأ

وفي بيان ذلك يقول أبو حيان: " والجملة الواقعة خبراً إما أن تكون متحدة بالمبتدأ معنىً فلا تحتاج إلى رابط ، وذلك ما كان خبراً عن مفرد يدل على جملة كحديث، وكلام ، ومنه ضمير الشأن والقصة، والمضاف إلى حديث أو قول، نحو: كلامي لا إله إلا الله، وأفضل الكلام لا إله إلا الله ، وهو زيد قائم، وهي هند ضاحكة

---

[1] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١ بتصرف ، وشرح اللمع لابن برهان ٣٥/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ١٠٨، وشرح الأشموني ١٩٥/١

[2] انظر المحصول في شرح الفصول ٥٦٦/١ ، ٥٦٧

[لارتباطها به بلا ضمير ؛ لأنها هو[1]] "[2] .

ومن ذلك قوله تعالى: (قل هو الله أحد)[3] . فـ"هو" مبتدأ ، و "الله أحد" جملة خبره ، وهي عينه في المعنى ؛ لأنها مفسِّرة له ، والمفسَّر عين المفسِّر ، أي الشأن : الله أحد "[4] .

وإن لم تكن الجملة المخبر بها نفس المبتدأ في المعنى كانت مفتقرة إلى رابط يربطها بالمبتدأ ، والأصل في الربط بينها وبينه الضمير ، ولهذا يربط به مذكوراً ومحذوفاً ، كما أشار إليه السيوطي[5] . فمثال الربط به مذكوراً : " زيد قام أبوه " ، و" زيد أبوه قائم" ، فجملة " قام أبوه" الفعلية ، وجملة " أبوه قائم " الاسمية كل منهما خبر عن زيد ، والرابط بينهما الهاء كما هو بين[6] .

ومثال الربط بالضمير محذوفاً: " السمن منوان بدرهم" ، فـ "السمن" مبتدأ ، وجملة "منوان بدرهم" خبره ، والرابط بينهما الضمير المحذوف ، والتقدير: منوان منه .

---

[1] ما بين المعقوفين من شرح الكافية للرضي ٢٣٨/١

[2] ارتشاف الضرب ٣/ ١١١٥ ، ١١١٦ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٣٤٣/١ ، ٣٤٤ ، وشرح الكافية ٢٣٨/١

[3] الإخلاص / ١

[4] انظر التصريح ١٦٢/١

[5] انظر الهمع ١٨/٢

[6] انظر التصريح ١٦٤/١

يقول ابن يعيش في تبيين وجه حذف العائد في هذا ونحوه :

" وساغ حذف العائد ههنا؛ لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره ، وذلك أن السمن هنا جنس ، وما بعده بعض من الجنس، وإنما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس ، يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن ، فكأنه قال : السمن كله منوان منه بدرهم ، ولولا هذا التقدير لكان المعنى أن السمن كله منوان، وأنه بدرهم ، والمراد غير ذلك " [1].

وعلة افتقار جملة الخبر إلى هذا الربط أن يكون مساس بينها وبين المبتدأ ، **وفي تبيين ذلك يقول ابن يعيش :**

" ... ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة[2] خبراً عن هذا المبتدأ ؛ وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه ، فإذا لم يكن في الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبراً ، وتصير الجملة من تمام المبتدأ ، وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ ولا تكون خبراً ؛ ألا ترى أنك لو قلت : " زيد قام عمرو" ، لم يكن كلاماً ؛ لعدم الفائدة ، فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بُدٌّ من العائد ، وتكون الجملة التي العائد منها في موضع رفع خبراً " [3] .

ويغني عن هذا الضمير أشياء: <u>منها: الإشارة إلى المبتدأ</u>، كما

---

[1] شرح المفصل ٩١/١

[2] يتحدث عن جملة " زيد قام أبوه " ونحوها .

[3] شرح المفصل ٨٨/١ ، ٨٩ ، وانظر شرح الكافية ٢٣٨/١ ، وشرح ألفية ابن معط ٨٢٩/٢ ، والمحصول لابن إياز ٥٦٩/١

في قوله تعالى:(ولباس التقوى ذلك خير)[1] . **ومنها: تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه** ، وأكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم ، كما في قوله تعالى: (الحاقة ما الحاقة)[2] ، وقوله تعالى: (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين)[3] . **ومنها : عموم يشمل المبتدأ** ، نحو: "زيد نعم الرجل" [4] .

قد تبين مما سبق أن العرب تخبر عن المبتدأ بالجملة كما تخبر عنه بالمفرد ، وأنهم يفعلون ذلك اتساعاً ، وأن الجملة المخبر بها لابد لها من رابط يربطها بالمبتدأ – إن لم تكنه في المعنى – وذلك حتى لا تنقطع عنه كما سلف بيانه .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن في الإخبار بالجملة فائدة أخرى أشار إليها ابن إياز بقوله: إنك " إذا أخبرت بالجملة تحملت ضميراً، فتكون ذاكراً للمخبر عنه مرتين ، مرة بصريح اسمه، ومرة بضميره ، والتكرار مؤذن بالعناية " [5] .

وهذا يكشف عن مظهر من مظاهر ثراء اللسان العربي وبلاغته

---

[1] الأعراف/٢٦

[2] الحاقة/١

[3] الواقعة/٢٧

[4] انظر الهمع ١٨/٢ ، ١٩ بتصرف يسير واختصار، وشرح الكافية الشافية ٣٤٤/١

[5] المحصول ٥٦٧/١

حيث لم يقتصر على الإخبار بالمفرد ، بل أخبر بالجملة أيضاً ؛ لما في ذلك من التكرار المؤذن بالعناية كما أشير إليه آنفاً ، مما يؤكـد أن هذا اللسان لسان بلاغة وإطناب ، لا لسان عيٍّ أو إسهاب .

والله أعلم .

المسألة السادسة

افتقار "إن" المخففة

إذا أهملت إلى اللام

افتقار "إن" المخففة إذا أهملت إلى اللام

إذا خففت "إن" المكسورة كثر إهمالها ، ومنه قوله تعالى: (إنْ كل نفس لما عليها حافظ)[1] ، والمعنى: لعليها حافظ ، و"ما" زائدة ، وقوله تعالى: (وإن كل لما جميع لدينا محضرون)[2] ، أي: لجميع لدينا محضرون[3] .

وعلة ذلك كما يقول النحاة[4] أنها إذا خففت يزول اختصاصها بالأسماء فتصبح صالحة للدخول على الأفعال ، كما في قوله تعالى: (وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله)[5]، وقوله تعالى: (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم)[6] ، وقوله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين)[7] ، وقوله تعالى : (وإن نظنك لمن الكاذبين)[8] .

---

[1] الطارق/ ٤

[2] يس/٣٢

[3] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨ ، ٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٨/١

[4] انظر شرح الألفية لابن الناظم صـ ١٧٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١ ، وشرح المفصل ٧١/٨ ، ٧٢

[5] البقرة/١٤٣

[6] القلم/٥١

[7] الأعراف/١٠٢

[8] الشعراء/١٨٦

وإذا صلحت للدخول على الأسماء والأفعال انتفى الاختصاص الموجب للعمل ، فكان حقها أن تهمل ، وإذا أهملت افتقرت إلى اللام في الخبر ؛ حتى لا تلتبس بـ "إنْ" النافية .

يقول ابن عصفور : " وإذا ألغيت لزمتها اللام ؛ فرقاً بينها وبين النافية ، فتقول: "إنْ زيدٌ لقائم" ؛ لأنك لو قلت: "إنْ زيدٌ قائم" لاحتمل أن تريد: ما زيد قائم " [1].

وقد يستغنى عن هذه اللام إذا أُمِنَ اللبس وظهر مراد المتكلم .

يقول ابن عقيل : " فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام ، كقوله :

ونحن أباة الضيم من آل مالك وإنْ مالك كانت كرام المعادن[2]

التقدير: وإن مالك لكانت ، فحذفت اللام ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية : لأن المعنى على الإثبات " [3] .

وفيما سبق يقول ابن مالك في ألفيته :

وخففت إن فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل

وربما استغني عنها إن بدا ما ناطق أراده معتمدا

والله أعلم .

---

[1] شرح الجمل ٤٣٨/١ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٥٠٧/١

[2] البيت للطرماح في ديوانه ، ولكن بلفظ : أنا ابن أباة الضيم من آل مالك . [انظر الديوان صـ٢٨٠]

[3] شرح ابن عقيل ٣٧٩/١ ، ٣٨٠

المسألة السابعة

افتقار الفعل المتعدي

إلـــى المفـــعـــول بـــــه

افتقار الفعل المتعدي إلى المفعول به

من المعلوم من النحو بالضرورة أن الفعل لا يستغني عن مرفوع بعده ؛ لتحصل الفائدة فينعقد الكلام ، كقولنا: " نجح محمد" . وبيان ذلك أن الفعل – كما يقول ابن إياز – حديث ، والحديث عن غير محدث عنه مستحيل، وأن الفعل بغير فاعل مفرد ، والمخاطب لا تحصل له من المفرد فائدة ، وإنما يساوي المتكلم في العلم به ، وإنما كان بعده ؛ لأنه عامل فيه ورافع له ، لاقتضائه إياه واحتياجه إليه [1] .

ولكن من الأفعال أفعال تفتقر إلى مرفوعها (لينعقد اللفظ كما مر) ، وتفتقر كذلك إلى منصوبها ؛ لينعقد المعنى ، وتلك هي الأفعال المتعدية . **يقول ابن يعيش:** " فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل " [2] .

ويقول ابن إياز: " والمتعدي ما جاوز الفاعل باقتضاء معناه شيئاً غير الفاعل يكون محلاً لما تضمنه من الحدث الذي أحدثه ، وذلك الشئ هو المفعول به ، كقولك: ضرب زيد عمراً ، وقتل خالد بشراً " [3] .

ويقول ابن الحاجب : " كل فعل توقفت عقلية معناه على متعلق

---

[1] انظر المحصول ٢٩٧/١ بتصرف يسير واختصار .

[2] شرح المفصل ٦٢/٧

[3] المحصول ٢٩٨/١

كقتل وعلم فإنه لا يعقل معنى مثل ذلك إلا بمتعلق ؛ لأنه من المعاني النسبية ، وكل معنى نسبي لا يعقل إلا بما هو منسوب إليه، فمثل ذلك هو الفعل[1] المتعدي " [2] .

فافتقار الفعل المتعدي إلى المفعول به إنما هو من جهة المعنى فقط ؛ لأن المفعول به فضلة تستقل الجملة دونه ، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل ، أما طلب الفعل المفعول به وافتقاره إليه فإنما ذلك لانعقاد المعنى ، بعد انعقاد اللفظ بالفعل والفاعل ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

[1] في الإيضاح [٢/٤٩] : " فمثل ذلك هو المعنى المتعدي " . والصواب ما أثبتُه كما لا يخفى .

[2] الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٩

المسألة الثامنة

افتقار الظرف إلى متعلق

افتقار الظرف إلى متعلق

المراد بالظرف هنا ما يعم الجار والمجرور ، كما أفاده الصبان وغيره[1] ، فحيث أطلق أحدهما اشتمل الآخر ، وإذا ذكرا اختص كلٌ بمعناه .

وكل من الظرف والجار والمجرور يفتقر إلى ما يتعلق به في اللفظ أو في التقدير ، أما الظرف فلأنه لابد له من شئ يقع فيه ، وأما الجار فلأنه وضع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم [2] .

وفي بيان ذلك يقول الإمام الجرجاني: " وحروف الجر[3] لابد

---

[1] انظر حاشية الصبان ٣/٢٠١ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢١٨/١

[2] انظر حاشية الخضري ٢٣٦/١ ، وحاشية الصبان ٢٣٦/٢

[3] استثنى النحاة من حروف الجر خمسة أحرف لا تتعلق بشئ ، **الأول** : الزائد، كالباء نحو: (وكفى بالله شهيداً) [الفتح/٢٨] . **الثاني**: " لعل" في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ؛ بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية . **الثالث** : "لولا" ، فيمن قال : لولاي ، ولولاك، ولولاه ، على قول سيبويه: إن لولا جارة ، فإنها أيضاً بمنزلة " لعل" في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء. **الرابع**: "رب" ، في نحو: "رب رجل صالح لقيت" ، أو لقيته ؛ لأن مجرورها مفعول في الأول، ومبتدأ في الثاني ، أو مفعول أيضاً ، على حد : " زيداً ضربته" ، ويقدر الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن "رب" لها الصدر من بين حروف الجر . **الخامس**: حرف الاستثناء ، وهو خلا ، وعدا ، وحاشا ، إذا خفضن ؛ لأن هذه الأحرف =

لها من فعل تتعلق به[1] ؛ لأنها جاءت لتوصل بعض الأفعال إلى الأسماء، نحو قولك: قمت إلى زيد، وذهبت من دارك ، ولو قلت: " إلى زيد" ، أو "بزيد" من غير فعل كان محالاً ، وإذا لم يكن في اللفظ كان مقدراً في النية ، ... فإذا قلت : زيد في الدار ، فالتقدير: استقر في الدار " [2] .

ثم قال – رحمه الله – : " وهذا حكم الظروف نحو: يوم

= لا تُعدّي الأفعال إلى الأسماء ، أي لا توصل معناها إليها ، بل تزيل معناها عنها ، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنها بمنزلة "إلا"، وهي غير متعلقة . [انظر شرح الأشموني ٢/٢٣٦،٢٣٧ باختصار، وانظر صـ ١٦٣ ، ١٦٤ من هذا الجزء] .

[1] وقد تتعلق بما يشبه الفعل نحو: (غير المغضوب عليهم) [الفاتحة / ٧] . [انظر شرح الأشموني ٢/٢٣٦] ، وقد تتعلق بمؤول بما يشبه الفعل نحو: (وهو الله في السماوات وفي الأرض) [الأنعام/٣] ، فالجار متعلق بلفظ الجلالة؛ لتأوله بالمعبود، أو بالمسمى بهذا الاسم، وقد تتعلق بما يشير إلى معنى الفعل نحو: (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) [القلم/٢] ، فـ "بنعمة" متعلق بـ "ما" ؛ لأنها تشير إلى معنى الفعل وهو النفي ، بناء على جواز التعلق بحروف المعاني، ومذهب الجمهور منعه ، فالمتعلق هو الفعل الذي تشير إليه ، أي : انتفى جنونك بنعمة ربك ، والله أعلم . [انظر حاشية الخضري ١/٢٣٦] .

[2] المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٧٤ ، ٢٧٥ ، باختصار ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩

الجمعة ، وخلفك ، وما أشبه ذلك؛ لأن الأصل في جميع ذلك حرف الجر حذف ، فإذا قلت: القتال يوم الجمعة فالتقدير: في يوم الجمعة، وكذا : زيد خلفك ، الأصل : في خلفك ، فالفعل الذي هو "استقر" مقدر هنا كما قدر ثَمَّ "[1] .

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة مراعاة المعنى عند تقدير متعلق الجار والمجرور ؛ لأنه قد يذكر الفعل أو ما يشبهه قبل الجار والمجرور ولا يصح التعلق به من جهة المعنى ، وقد ذكر ابن هشام شواهد على ذلك ، منها قوله تعالى: (وإني خفت الموالي من ورائي)[2] ، فلا يتعلق " من ورائي" بـ "خفت" ؛ لفساد المعنى، بل يتعلق بالموالي؛ لما فيه من معنى الولاية ، أي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم ، أو بمحذوف هو حال من الموالي[3] .

وهكذا يتبين مدى افتقار حروف الجر إلى شئ تتعلق به ، من فعل ، أو ما هو بمعنى الفعل ، وأن هذه الحروف إنما جئ بها مقوية وموصلة لما قبلها من الأفعال إلى ما بعدها من الأسماء ، على ما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح ٢٧٥/١

[2] مريم/٥

[3] انظر مغني اللبيب ٦٠٨/٢

المسألة التاسعة

افتقار عطف النسق إلى رابط

افتقار عطف النسق إلى رابط

العطف - كما يقول ابن مالك - إما ذو بيان أو نسق ، فذو البيان تابع يبين متبوعه ، ويزيل الاشتراك الكائن فيه ، فهو من تمامه ، نحو: " مررت بأخيك زيد" ، فـ "زيد" بيان للأخ وفصل له من أخ ليس بزيد[1] .

وعطف البيان لا يُحتاج فيه إلى رابط يربط التابع بالمتبوع ؛ لأن المعطوف هو المعطوف عليه في المعنى ، فهو تفسير له باسم آخر مرادف له ، يكون أشهر منه في العرف والاستعمال ، ومن هنا سمي عطف بيان[2] .

أما عطف النسق فيفتقر إلى رابط يربط التابع بالمتبوع ، وعلة ذلك أن المعطوف هنا يغاير المعطوف عليه في اللفظ والمعنى، ومن هنا افتقر إلى هذا الرابط ، وهو حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك ، وهي الواو ، والفاء ، وأخواتهما .

يقول ابن يعيش: " ولا يتبع هذا الضرب إلا بوسيطة حرف، نحو: " جاءني زيد وعمرو" ، فـ "عمرو" تابع لـ " زيد " في الإعراب بواسطة حرف العطف الذي هو الواو ... وإنما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف؛ من قِبَل أن الثاني فيه

---

[1] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧١

[2] انظر المرجع السابق ٣/٧١ ، وشرح ألفية ابن معط ١/٧٦٨ والتصريح ٢/١٣٠

غير الأول ، فلم يتصل إلا بحرف ؛ إذ كان يأتي بعـد أن يستوفي العامل عمله وهو غير الأول ، فلم يتصل إلا بحرف ، وأما ما كان الثاني فيه الأول فيتصل بغير حرف " [1] .

فمن أجل كون الثاني في عطف النسق مغايـراً للأول لفظـاً ومعنى افتقر إلى حرف يربط بينهما ، بخلاف عطف البيان ، على مر بيانه .

والله أعلم .

---

[1] شرح المفصل ٣/٧٤ باختصار ، وانظر شرح ألفية ابن معـط ١/٧٦٨ ، واللباب ١/٤١٦

المسألة العاشرة

افتقار بعض الأسماء إلى الإضافة

افتقار بعض الأسماء إلى الإضافة

الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، نحو: ثوب ، ودار ، ونحوهما من الأسماء المنكورة مما يضاف في حال دون حال ، وذلك على حسب إرادة المتكلم ، فإذا قال: رأيت ثوباً فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معين، وكذلك: رأيت داراً، وإذا قال : رأيت ثوب خز فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غيره ، فهو أخص من الأول ، وإذا قال: ملكت دار زيد فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفة [1] .

ولكن هناك أسماء تفتقر إلى الإضافة (لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط) ؛ لاحتياجها إليها في فهم معناها، وهذه الأسماء على نوعين: ظروف ، وغير ظروف ، أما الظروف فمنها : : إذ ، و"إذا" ، وهما ظرفان من ظروف الأزمنة ، فـ "إذ" ظرف لما مضى منها ، و"إذا" لما يستقبل[2] ، ولا يضافان إلا إلى الجمل ، غير أن "إذ" تضاف إلى الاسمية والفعلية نحو: (إذ أنتم قليل)[3] ، و(إذ كنتم قليلاً)[4] ، أما "إذا" فلا تضاف إلا إلى الفعلية؛ نظراً إلى ما تضمنته

---

[1] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١١٠/٣

[2] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤

[3] من الآية/٢٦ من سورة الأنفال .

[4] من الآية/٨٦ من سورة الأعراف .

من معنى الشرط غالبا نحو : (إذا جاء نصر الله والفتح[1]) [2] .

وفي بيان علة افتقار "إذ" و"إذا" إلى الإضافة **يقول ابن يعيش** : " فأما "إذ" فإنها تقع على الأزمنة الماضية كلها ، مبهمة فيها ، لا اختصاص لها ببعضها دون بعض ، فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها ويكشف عن معناها ، وإيضاحها يكون بجملة بعدها ، فصارت بمنزلة بعض الاسم ، وضارعت "الذي" والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات ؛ لأن الأسماء موضوعة للدلالة على المسميات والتمييز بين بعضها وبعض ، فإذا وجد منها ما يتوقف معناه على ما بعده حلّ مع ما بعده من تمامه محل الاسم الواحد . وصار هو بنفسه بمنزلة بعض الاسم ... فـ "إذ" توضح بالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ... ، وما بعد "إذ" في موضع خفض بإضافة "إذ" إليه ؛ إذ كانت زماناً، والزمان يضاف إلى الجمل نحو: " جئتك زمان زيد أمير" ، و" زمن قام زيد" ، و" زمن يقوم زيد" ، وأما "إذا" فهي اسم من أسماء الزمان أيضاً ، ومعناها المستقبل ، وهي مبنية ؛ لإبهامها في المستقبل وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها وتبينها ، كما كانت الموصولات كذلك " [3] .

---

[1] الفتح/١

[2] انظر شرح الأشموني ٢/٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣٧

[3] شرح المفصل ٤/٩٥ ، ٩٦ باختصار .

ومن الظروف التي تفتقر إلى الإضافة: الجهات الست ، وهي: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف ، وما يلحق بها من الأسماء التي تشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها كـ "عند" و"لدا" [1] ، قال تعالى: (اجتثت من فوق الأرض)[2] ، وقال تعالى: (قد جعل ربك تحتك سريا)[3] ، وقال تعالى: (عند سدرة المنتهى)[4] وقال تعالى:(وألفيا سيدها لدا الباب)[5] .

يقول ابن يعيش: " فهذه الظروف تلزم الإضافة ، وإنما لزمت الإضافة هذه الأشياء لأنها أمور نسبية ، فإن فوقاً يكون بالنسبة إلى شئ فوقاً ، وتحتاً بالنسبة إلى شئ آخر ، وكذلك " أمام" وسائرها ، فلزمتها الإضافة للتعريف وتحقيق الجهة ، وقال أبو العباس المبرد: إنما لزمت هذه الظروف الإضافة؛ لعدم إفادتها مفردة، ألا ترى أنك إذا قلت: جلست خلفاً ، فالمخاطب يعلم أن كل مكان لابد أن يكون خلفاً لشئ ، فإذا أضفته عرف ، وحصل منه فائدة ، وقال الكوفيون: إنما لزمت الإضافة لأنها تكون أخباراً عن الاسم كما يكون الفعل خبراً عن الاسم إذا قلت: زيد يذهب ويركب ، فلما كان الفعل يحتاج

---

[1] انظر شرح قطر الندى وبل الصدى صـ ٣٨١ ، ٣٨٢

[2] من الآية/٢٦ من سورة إبراهيم .

[3] مريم/٢٤

[4] النجم/١٤

[5] يوسف/٢٥

إلى فاعل وقد يتصل به أشياء يقتضيها من المصدر ، والمكان ، والزمان ، والمفعول ، ألزموا الظرف الإضافة ليسد المضاف إليه مسد ما يطلبه الفعل ويدل عليه " [1] .

ويقول ابن يعيش في "عند" و"لدن" و"لدا" :

" وهي ظروف معناها القرب والحضرة ، ولذلك لزمت الإضافة للبيان؛ إذ كانت مبهمة ؛ لأنها لا تختص مكاناً معيناً ، لأن القرب والمجاورة أمر إضافي ؛ إذ الشئ يكون قريباً من شخص ، بعيدا من آخر " [2] .

ومن الظروف المفتقرة إلى الإضافة أيضاً: "حيث"، ولا تضاف إلا إلى الجمل ، اسمية كانت أو فعلية ، نحو: " جلست حيث زيد جالس" و" جلستُ حيث جلستَ" [3] .

وعلة افتقار "حيث" إلى الإضافة أنها – كما يقول ابن يعيش–: " تقع على الجهات الست وهي خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت ، وعلى كل مكان ، فأبهمت "حيث" ، ووقعت عليها جميعاً ، فضاهت بإبهامها في الأمكنة إذ" المبهمة في الأزمنة الماضية كلها، فكما كانت "إذ" مضافة إلى جملة توضحها أُوضحت "حيث" بالجملة التي توضح بها "إذ"، من ابتداء وخبر، وفعل وفاعل، وحين افتقرت

---

[1] شرح المفصل ١٢٧/٢

[2] المرجع السابق ١٢٧/٢

[3] انظر شرح الأشموني ٢٥٣/٢ ، ٢٥٤

إلى الجملة بعدها أشبهت "الذي" ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها ، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها " [1] .

ويقول العكبري: " وهي (أي حيث) مبهمة يبينها ما بعدها ، ولا تكاد العرب توقع بعدها المفرد ، بل تبينها بالجملة ، وذلك لشدة إبهامها ، وإرادة تعينها بإضافتها إلى المعين ... " [2] .

ومن الظروف التي تفتقر إلى الإضافة أيضاً : "قبل" و"بعد" ، قال تعالى: (من قبل صلاة الفجر)[3]، وقال تعالى:(ومن بعد صلاة العشاء)[4]، وهما ظرفان على حسب ما يضافان إليه، إن أضيفا إلى المكان كانا مكانين ، وإن أضيفا إلى الزمان كانا زمانين[5] .

وفي بيان علة افتقار "قبل" و"بعد" إلى الإضافة يقول العكبري: " وهما مبهمان؛ إذ كانا ظرفين ، فلا يبين معناهما إلا بذكر ما هما ظرفان له ، ومن هنا لزمتهما الإضافة لفظاً أو تقديراً ، ويضافان إلى المفرد ؛ لأن الإبهام يزول به ؛ إذ كانا بعضه ، أو مضافين له من جنسه " [6] .

---

[1] شرح المفصل ٤/٩١

[2] اللباب ٢/٧٨ باختصار .

[3] من الآية/٥٨ من سورة النور .

[4] من الآية/٥٨ من سورة النور .

[5] انظر اللباب ٢/٨١

[6] اللباب ٢/٨١

إلى آخر هذه الظروف التي لا تنفك عن الإضافة . وما ينفك منها عن الإضافة لفظاً فهو على نيتها معنى .

أما الأسماء التي تفتقر إلى الإضافة وهي غير ظروف فمنها: "أي" ، سواء أكانت استفهامية نحو قوله تعالى: (فأي الفريقين أحق بالأمن)[1] ، أم شرطية نحو قوله تعالى: (أياً ما تدعو فله الأسماء الحسنى)[2] ، أم موصولة نحو قوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً[3]) [4] .

وعلة افتقار "أي" إلى الإضافة أنها اسم مبهم يقع على كل شئ ممن يعقل وما لا يعقل ، من حيوان وغيره ، فافتقر إلى الإضافة للإيضاح ، كافتقار الموصول إلى الصلة ، وهي بعض ما أضيفت إليه فإذا قلت: " أي القوم" كانت من القوم ، وإذ قلت: " أي الثياب" فهي من الثياب ، فلزومها الإضافة لذلك[5] .

ومن الأسماء التي تفتقر إلى الإضافة وهي غير ظروف أيضاً: " ذو" وفروعها، ولا يضفن إلا إلى اسم جنس ظاهر[6] ، قال تعالى:

---

[1] من الآية/٨١ من سورة الأنعام .

[2] الإسراء/١١٠

[3] مريم/٦٩

[4] انظر شرح ابن عقيل ٦٦/٣ بتصرف وزيادة ، وشرح الأشموني٢٦٢/٢

[5] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٢

[6] انظر شرح الكافية الشافية٩٢٧/٢، وشرح التسهيل١٠٧/٣ والهمع٢٨٣/٤

(والله ذو فضل عظيم)[1]، وقال تعالى: (اثنان ذوا عدل منكم)[2] ، وقال تعالى: (إنما يتذكر أولو الألباب)[3] ، وقال تعالى: (فأنبتنا به حدائق ذات بهجة)[4] ، وقال تعالى: (ذواتا أفنان)[5] .

وفي بيان وجه افتقار هذه الأسماء إلى الإضافة يقول ابن يعيش: " وإنما لزمته (يتحدث عن "ذو") الإضافة؛ لأن المضاف إليه هنا هو المقصود ، وذلك أنهم أرادوا وصف الأسماء بالأجناس ، نحو: "هذا رجل مال" ، فلم يسغ ذلك ، فأتوا بـ "ذي" التي بمعنى صاحب ، وأضيفت إلى اسم الجنس، وجعلوها وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس ، كما كانت "أي" وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام ، وكانت الإضافة لازمة كما كان النعت لازماً لـ "أي" في النداء ، نحو: يا أيها الرجل ، ويا أيها الغلام " [6] .

ومن الأسماء التي تفتقر إلى الإضافة وهي غير ظروف أيضاً: "كلا" و"كلتا" ، وهما اسمان لفظهما مفرد ومعناهما مثنى[7] ، ولا

---

[1] آل عمران/١٧٤

[2] المائدة/١٠٦

[3] الرعد/١٩

[4] النمل/٦٠

[5] الرحمن/٤٨

[6] شرح المفصل ٢/١٣٠

[7] انظر المصباح المنير " كلا" .

يستعملان إلا مضافين[1] . قال تعالى: (إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما)[2] ، وقال تعالى: (كلتا الجنتين اتت أكلها)[3] .

وعلة افتقارهما إلى الإضافة أن كلاً منهما معناه التثنية، ولا يدل بلفظه على جنس ذلك المثنى، فلزمت إضافته إلى جنسه ليعلم[4] .

ومن هذه الأسماء أيضاً: "كل" و"بعض" ، قال تعالى: (وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه)[5] ، وقال الشاعر[6]:

داينت أروى والديون تقضي فمطلت بعضاً وأدت بعضاً

والتقدير: فمطلت بعض الديون وأدت بعضها ، فكلمة "بعض" وإن كانت مقطوعة عن الإضافة في اللفظ ، إلا أن إضافتها منوية في المعنى .

وعلة افتقار " كل" و"بعض" إلى الإضافة أن " كل" اسم لأجزاء الشئ ، فهو يقتضي المجزأ ، و"بعض" يفيد البعضية ، فهو يقتضي الشئ المبعض[7] .

---

[1] انظر شرح التسهيل ١٠٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٢

[2] الإسراء/٢٣

[3] الكهف/٣٣

[4] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٠/٢

[5] الإسراء/١٣

[6] هو رؤبة بن العجاج . [انظر ديوانه صـ٧٩] .

[7] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٢ ، ١٣٠

إلى آخر هذه الأسماء (الظروف منها وغير الظـروف) التـي تفتقر إلى الإضافة لتعريفها وإيضاح ما فيها من إبهام ، وذلك مـن حيث كان معنى الاسم منها لا يفهم بمجرد لفظه ، فكان مفتقراً إلى الإضافة ليتم بها كما يتم الموصول بصلته ، على ما سلف بيانه .

والله أعلم .

المسألة الحادية عشرة

افتقـــار "نعـــم" و "بئـــس"

إلى المخصوص بالمـــدح والـــذم

افتقار "نعم" و "بئس" إلى المخصوص بالمدح والذم

نعم وبئس فعلان على الرأي الراجح ، ولكنهما يمتازان بأنهما لا يفتقران إلى الفاعل فقط – لتنعقد الجملة – كغيرهما من الأفعال ، بل يفتقران أيضاً إلى اسم بعد فاعلهما ، وهو المخصوص بالمدح والذم ، نحو: نعم الرجل محمد ، وبئس الرجل عتبة .

وفي بيان علة افتقارهما إلى هذا المخصوص يقول ابن الحاجب : " وهذه الأفعال امتازت بأمور: منها: ... أنه لابد أن يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع ، وهو المخصوص بالمدح والذم ؛ لأن وضعها على الإبهام أولاً ثم التفسير ، فوجب لذلك ذكر المخصوص[1] ؛ لأنه تفسير المبهم أولاً، فلو قطع عنه لكان خروجا بها عن موضوعها ، وهو غير مستقيم " [2] .

ويوضح ابن الناظم ذلك فيقول : " لما كان نعم وبئس للمدح العام ، والذم العام ، الشائعين في كل خصلة ، محمودة أو مذمومة، المستبعد تحققها ، وهو أن يشيع كون المحمود محموداً في خصال الحمد ، وكون المذموم مذموماً في خلافها ، سلكوا بهما في الأمر

---

(1) قد يجوز حذف هذا المخصوص لفهم المعنى، كما في قوله تعالى: (نعم العبد إنه أواب) [سورة ص٤٤] ، تقديره: نعم العبد أيوب ، فحذف "أيوب" لفهم المعنى . [انظر شرح الجمل ٦٠٢/١]

(2) الإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢ ، ٩٩ باختصار، وانظر شرح الكافية الشافية ١١١٠/٢

العام طريقي الإجمال والتفصيل ؛ لقصد مزيد التقرير، فجاءوا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم، فقالوا: نعم الرجل زيد ، ونعم رجلاً عمرو، ألا ترى أنك إذا قلت: نعم الرجل ، معرفاً للفاعل بالألف واللام الجنسية ، أو قلت : نعم رجلاً ، فأضمرته مفسراً بمميز عام له ، كيف يتوجه المدح إلى المخصوص به أولاً على سبيل الإجمال لكونه فرداً من الجنس ، ثم إذا عقبته بذكر المخصوص كيف يتوجه إليه ثانياً على سبيل التفصيل ، فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد " [1] .

وهكذا يتبين مدى افتقار "نعم" و"بئس" إلى ذكر المخصوص بعد فاعلهما ؛ لأنهما موضوعان على الإبهام أولاً ثم التفسير، وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى ؛ إذ الشئ إذا أُبهم ثم فُسِّر كان في النفس أوقع ، بما جبل الله النفوس عليه من التشوق إلى معرفة ما قصد إبهامه ؛ لأنه إذا ذكر كذلك كان مذكوراً مرتين ، فكان أبلغ من المذكور مرة واحدة ، كما أشار إليه ابن الحاجب [2] .

والله أعلم .

---

[1] انظر شرح الألفية صـ ٤٧٢ ، والتصريح ٢/٩٧

[2] انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٩

المسألة الثانية عشرة

افتقـــار الـــعـــدد إلـــى مميـــز

افتقار العدد إلى مميز

لما كانت أسماء الأعداد مبهمة كالمقادير افتقرت إلى مميز يبينها ويزيل عنها هذا الإبهام ، فبهذا المميز تحصل الدلالة على الأجناس، وباسم العدد تحصل الدلالة على المقادير ، نحو: " كرمت ثلاثة رجال" ، فلو اقتصر على الثلاثة لم يعلم ما هي؟ ومن هنا افتقر العدد إلى ما يميزه ويبينه . قال تعالى: (فصيام ثلاثة أيام)[1]، وقال تعالى: (إني رأيت أحد عشر كوكباً)[2] ، وقال تعالى: (فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً)[3] ، وقال تعالى: (إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة)[4] .

ويستثنى من ذلك "واحد" و"اثنان" ، فهما لا يفتقران إلى مميز ؛ لأنه إذا قيل: "رجل" و"رجلان" فقد علم المقدار والجنس ، فلا حاجة لأن يقال: واحد رجل ، واثنا رجال .

يقول ابن يعيش: " فإذا عددت نوعاً من الأنواع فلابد أن تضم إلى اسم العدد ما يدل على نوع المعدود ؛ ليفيد المقدار والنوع ، لكنهم قالوا في الواحد : رجل وفرس ونحوهما ، فاجتمع فيه معرفة النوع والعدد ، وكذلك إذا ثنيت قلت: رجلان وفرسان فقد اجتمع فيه

---

[1] المائدة/٨٩

[2] يوسف/٤

[3] العنكبوت/١٤

[4] سورة ص/٢٣

العدد والنوع ؛ لأن التثنية لا تكون إلا مع سلامة اللفظ بالواحد ، فاستغنوا بدلالته على المراد عن أن يشفعوه بغيره من أسماء الأجناس ، فأما إذا قلت: ثلاثة أفراس لم يجتمع في "ثلاثة" العدد والنوع ، فافتقر الحال إلى أن يضم إليه ما يدل على نوع المعدود .

ويغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو: قبض عشرة الوعشري زيد ، من غير مفسر ؛ لأنه لم يضف إلا وهو عند السامع معلوم الجنس ، فاستغنى عن مفسره ، قال الشاعر[2]:

وما أنت؟ أم ما رسوم الديار وستوك قد كربت تكمل[3]

والمعنى: قرب أن يكمل ستون سنة من عمرك[4] .

وهكذا يظل العدد مبهماً - (حتى يأتي مميزه) - لوقوعه على جميع المعدودات، فإذا جاء مميزه ارتفع هذا الإبهام ، إلا إذا أضيف إلى غيره فيستغني بذلك عن المميز ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

(1) شرح المفصل ١٨/٦ ، وانظر المقتضب ٤٤٦/٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٢٩/٢ ، ٧٣٠

(2) هو الكميت بن زيد من قصيدة له ، يمدح بها عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص بن أمية. [انظر خزانة الأدب ٢٦٧/٣ ، ٢٦٨] .

(3) انظر التسهيل والمساعد عليه ٧٤/٢ بتصرف يسير .

(4) انظر خزانة الأدب ٢٦٧/٣

المبحث الثاني:

المفتقرات

في الدرس الصرفي

وفيـــه أربـــع مســـائـــل

المسألة الأولى

افتقار تعدية اللازم إلى واسطة

افتقار تعدية اللازم إلى واسطة

الفعل من حيث التعـدي واللزوم نوعـان : متعـد ، ولازم ، والفرق بينهما أن المتعدي يصل إلى المفعول به بنفسه دون حاجـة إلى واسطة أو سبب ، نحو : ضرب زيد عمراً .

يقول ابن يعيش : " ألا تراك تقول: ضربت عمراً ، فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول فينصب ؛ لأن في الفعل قوة أفـضت إلى مباشرة الاسم [ولا يصح أن تقول: ضربت لعمرٍو ؛ لأن الفعل لم يضعف فيصح أن يفتقر إلى تقوية] " [1] .

أما الفعل اللازم فلا يصل إلى المفعول بنفسه ، فلا يقال مثلاً : "جلست الكرسي" ، بل يفتقر في ذلك إلى واسطة ، وهي أحد ثلاثـة أشياء ذكرها الزمخشري في مفصله فقال: " وللتعدية أسباب ثلاثة ، وهي: الهمزة ، وتثقيل الحشو، وحرف الجر ، تتصل ثلاثتها بغيـر المتعدي فتصيره متعدياً " [2] .

ويتناول ابن يعيش هذه الأشياء الثلاثة بالبيان والتوجيه ، فيقول عن السبب الأول وهو زيادة الهمزة للتعدية : " فأمـا الأول وهـو زيادة الهمزة في أوله فنحو: ذهب وأذهبته ، وخرج وأخرجته ... ؛ ألا ترى أنه حدث بدخول الهمزة تعدٍّ لم يكن قبل" [3].

---

[1] شرح المفصل ٨/٨ وما بين المعقوفين من شرح اللمع ١٣٤/١ بتصرف.

[2] المفصل صـ ٢٥٧

[3] شرح المفصل ٦٥/٧ باختصار.

وعن السبب الثاني وهو التضعيف للتعدية يقول ابن يعيش :

" وأما التضعيف فنحو قولك: فرح زيد وفرّحته...، والمراد: حملته على ذلك وجعلته يفعله، ولذلك صار متعدياً بعد أن لم يكن كذلك"[1]

وأما عن السبب الثالث الذي يتعدى به اللازم فيقول ابن يعيش:

" وأما حروف الجر فنحو قولك : مررت بزيد ونزلت على عمرو ، فهذه الحروف إنما دخلت الاسم للتعدية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم ؛ لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه ؛ لأنها أفعال ضعفت عرفاً واستعمالاً ، فوجب تقويتها بالحروف الجارة ، فيكون لفظه مجروراً ، وموضعه نصباً بأنه مفعول " [2] .

وهكذا يفتقر الفعل اللازم دائماً إلى واسطة ليصير متعدياً، وإن كان بعضهم يُعَدِّيه إلى المفعول دون واسطة أو سبب ، فيقول : مررت زيداً ، كما حكاه ابن الأعرابي عنهم[3] ، ومنه قول الشاعر:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليَّ إذاً حرام[4]

---

[1] شرح المفصل ٦٥/٧ باختصار .

[2] المرجع السابق ٦٥/٧ ، و ٨/٨

[3] انظر المرجع السابق ٨/٨

[4] البيت لجرير في ديوانه ولكن بلفظ : " أتَمْضُون الرسوم ولا تُحيّا " [انظر الديوان صـ٤١٦] ، وليس في هذه الرواية ما نحن فيه كما هو بيِّنٌ ، أما الرواية الأخرى فقد أنشدها البغدادي في الخزانة [١١٨/٩ ، ١٢١] ، وابن هشام في المغني [٥٤٥/٢] ، وابن يعيش في شرح المفصل [٨/٨ و١٠٣/٩] وابن منظور في اللسان "مرر" ، والسيوطي في الهمع [٢٠/٥]

كأنه أعمله بحسب اقتضائه ولم ينظر إلى الضعف، إلا أن ذلك قليل شاذ كما نص على ذلك النحاة [1] .

والله أعلم .

---

[1] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨

المسألة الثانية
افتقار التأنيث إلى علامة

افتقار التأنيث إلى علامة

الاسم في العربية من حيث التذكير والتأنيث قسمان: مـذكر ، ومؤنث ، والتذكير والتأنيث معنيان من المعاني كالتنكير والتعريف، فلابد من دليل عليهما ، ولكن لما كان التذكير سابقاً على التأنيث لم يفتقر إلى علامة ؛ لأنه الأصل ، ولما كان التأنيث طارئاً على التذكير كان هو المفتقر إلى علامة تدل عليه ؛ لأنه الفرع .

يقول ابن الناظم : " كل اسم فلا يخلو أن يكون موضوعاً على التذكير أو التأنيث، والتذكير هو الأصل، فلذلك استغنى عن علامة، بخلاف التأنيث فإنه فرع ، فافتقر إلى علامة " [1] .

وهذه العلامة إما تاء محركة، وتختص بالأسماء كـ "قائمة" ، أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال (الماضية) كـ "قامت" ، وإما ألف مفردة كـ "حبلى" ، أو ألف قبلها ألف ، فتقلب هي همزة كـ "حمراء" [2] .

وإنما كان التذكير أصلاً للتأنيث ؛ لأن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر ، نحو: شئ ، وحيوان، وإنسان ، فإذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة ، وليس كذلك المؤنث [3] .

---

[1] شرح الألفية صـ ٧٥١

[2] انظر أوضح المسالك ٤/٢٨٦ ، وما بين القوسين من التصريح ٢/٢٨٥

[3] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٩ باختصار .

ولأصالة التذكير هذه لم يفتقر – كما مر – إلى علامة ، وإنما يفتقر إليها التأنيث ؛ لطروه على التذكير ، فهو ثان ، والثواني تحتاج إلى ما يميزها من الأوائل ويدل على مثنويتها ، كما أفاده السيوطي وغيره[1] .

والله أعلم .

---

[1] انظر الهمع ٦/٦١ ، والمساعد ٣/٢٨٨

المسألة الثالثة

افتقار الإمالة إلى ما يرجحها

افتقار الإمالة إلى ما يرجحها

الإمالة في اللغة مصدر أملت الشئ إمالة ، إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها ، من مال الشئ يميل ميلاً ، إذا انحرف عن القصد [1] .

ومعناها عند الصرفيين كذلك ، إذ يقول ابن هشام في تعريفها: " وهي أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة ، فإن كان بعدها ألف ذَهَبْتَ [بالألف][2] إلى جهة الياء ، كالفتى ، وإلا فالممال الفتحة وحدها ، كنعمة ، وبسحر " [3] .

والغرض من الإمالة تقريب الأصوات بعضها من بعض؛ لضرب من التشاكل ، وبيان ذلك – كما يقول الشيخ خالد الأزهري – : " أنك إذا قلت: "عَابِد" كان لفظك بالفتحة والألف تصعداً واستعلاء ، فإذا عدت إلى الكسرة كان انحداراً وتسفلاً ، فيكون في الصوت بعض اختلاف ، فإذا أملت الألف قَرُبَ من الياء ، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة ، فتقارب الكسرةَ الواقعة بعد الألف ، وتصير الأصوات من نمط واحد " [4] .

---

[1] انظر التصريح ٣٤٦/٢

[2] ما بين المعقوفين زيادة توضيحية من التصريح ٣٤٦/٢

[3] أوضح المسالك ٣٥٤/٤، وانظر التكملة صـ٢٢٣، والمحصول في شرح الفصول ٩٩٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٠/٤

[4] التصريح ٣٤٦/٢ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٩ ، ٥٥

والإمالة فرع على التفخيم ؛ لأنها تجعل الحرف بين حرفين[1]، وليس الأصل أن يكون بين حرفين ، وإنما الأصل أن يخرج كل حرف من موضعه خالصاً غير مختلط بغيره ، فلذلك كان التفخيم هو الأصل ، وكانت الإمالة فرعاً عليه[2] .

ولما كانت الإمالة على خلاف الأصل افتقرت إلى سبب يرجحها عند مَنْ هي في لغته[3] ، كأن تمال الفتحة ؛ لوقوعها قبل ألف ، نحو: "الفتى" [4] ؛ لأن الألف إذا أميلت نحو الياء فمن لازم ذلك أن تمال الفتحة التي قبلها نحو الكسرة[5] .

أو تمال – أي الفتحة – لوقوعها قبل هاء التأنيث[6] نحو: قيمة ونعمة[7]؛ تشبيهاً لهاء التأنيث بألف التأنيث المقصورة؛ لاتفاقهما في

---

[1] لأن الألف الممالة يصير مخرجها بين مخرج الألف المفخمة ، وبين مخرج الياء . [انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٩] .

[2] انظر التبصرة والتذكرة ٧١٥/٢ بتصرف يسير .

[3] ليست الإمالة لغة جميع العرب ، بل هي لغة تميم وقيس وأسد وعامة أهل نجد . [انظر الارتشاف ٥١٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٩١/٣].

[4] انظر التصريح ٣٥١/٢

[5] انظر توضيح المقاصد والمسالك ١٤٩١/٣

[6] إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث مخصوصة بالوقف ؛ لأنها في الوصل تاء ، والتاء لا تشبه الألف . [انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٣٤/٤] .

[7] انظر شرح ابن عقيل ١٩٠/٤

المخرج (وهو أقصى الحلق) ، وفي المعنى (وهو الدلالة على التأنيث) ، وفي الزيادة على أصول الكلمة ... [1] .

وكأن تمال الألف لوقوعها بالقرب من حرف مكسور ، كأن تقع بعد حرف يلي الحرف المكسور، نحو "عماد" ؛ لأن الميم مفتوحة ، والفتحة أيضاً تمال إلى الكسرة لإمالة الألف ، فكأنها من الألف وليست شيئاً غيره [2].

أو تقع – أي الألف – بعد حرفين وليا الحرف المكسور، وأول هذين الحرفين ساكن ، نحو "سربال" و" شملال" ؛ لأن الساكن ليس بحاجز قوي ، فلا يحفل به ، فصار كأنك قلت: " سبال" و" شمال" ، ومن ذلك قوله تعالى: (إنا لله وإنا إليه راجعون)[3] ، فالإمالة فيه جيدة [4].

وقد تقع الألف قبل الحرف المكسور فتمال لذلك أيضاً ، **قال ابن يعيش** : " وقالوا "عالم" ، فأمالوا للكسرة بعدها ، كما أمالوا للكسرة قبلها ، إلا أن الكسرة إذا كانت متقدمة على الألف كانت أدعى للإمالة منها إذا كانت متأخرة ؛ وذلك أنها إذا كانت متقدمة ، كان في تقدمها تسفل بالكسرة ، ثم تصعد إلى الألف ، وإذا كانت

---

(١) انظر حاشية الصبان ٢٣٥/٤ باختصار .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٩

(٣) البقرة/١٥٦

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٩ ، ٥٧ بتصرف يسير واختصار .

الكسرة بعد الألف كان في ذلك تسفل بعد تصعد ، والانحدار من عال أسهل من الصعود بعد الانحدار ، وإن كان الجميع سبباً للإمالة " [1].

ومن أسباب إمالة الألف أيضاً وقوعها بالقرب من ياء ، سواء تقدمت عليها نحو "بايع" ، أو تأخرت عنها نحو "بيان" ، وسواء جاورتها كما في "بيان" ، أو تباعدت عنها بحرف نحو "شيبان" ، أو بحرفين أحدهما هاء نحو "بَيْنَهَا" [2].

وكلما كانت الكسرة أو الياء أقرب إلى الألف فالإمالة ألزم له ، والنصب فيه جائز [3].

إلى آخر هذه الأسباب التي ذكرها النحاة لإمالة الفتحة أو الألف ، وقد اقتصرت على ذكر أقواها حتى لا يشتط المزار [4] .

---

[1] شرح المفصل ٥٥/٩ ، ٥٦

[2] انظر شرح الكافية الشافية ١٩٧٢/٤ بتصرف .

[3] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٩

[4] انظر هذه الأسباب قويها وضعيفها في [الارتشاف ٥١٨/٢ - ٥٣٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٩١/٣-١٥٠٥، وأوضح المسالك ٣٥٤/٤، ٣٥٥] . وجميع ما الإمالة فيه جائزة فهو مشروط بانتفاء المانع منها ، وموانع الإمالة – كما يقول الأشموني – ثمانية أحرف، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء وهي: القاف، والصاد، والضاد، والغين، والخاء، والطاء والظاء ، والثامن: الراء غير المكسورة ، وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلي إلى الحنك ، فلم تمل الألف معها ؛ طلباً للمجانسة ، وأما الراء =

والمراد قوله وتقريره هنا أن الإمالة تفتقر إلى ما يرجحهـا ؛ لأنها طارئة على التفخيم وفرع عنه ، من جهة أنها تجعل الحـرف بين حرفين ، والأصل أن يخرج الحرف من مخرجه غير مخـتلط بغيره ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

= فشبهت بالمستعلية ؛ لأنها مكررة ، [فكأنها أكثر من حرف واحد ، فلها قوة] . [انظر شرح الأشموني ٤/٢٢٦] ، وما بين المعقوفيـن مـن حاشية الصبان [٤/٢٢٦] .

المسألة الرابعة

افتقار البدء بالساكن

إلـــى هـــمـــزة الـــوصـــل

افتقار البدء بالساكن إلى همزة الوصل

أحكام أوائل الكلم – كما يقول ابن الحاجب[1]– تحرك وسكون، والأصل التحرك ؛ لأن كل كلمة تقدر منفصلة ، فقياسها أن توضع متحركة الأول ؛ لئلا يتعذر النطق أو يثقل ، فثبت أن الأصل الحركة .

فإذا كان الأول ساكناً افتقرت الكلمة إلى حرف متحرك يُتوصل به إلى النطق بذلك الساكن ، **يقول ابن جني** : " فأرادوا حرفاً يتبلغ به في الابتداء ، ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله ، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه جعلوه الهمزة ؛ لأن العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف وهي مع ذلك أصل ، فكيف بها إذا كانت زائدة ، ألا تراهم حذفوها أصلاً في نحو "خذ" و"كل" و"مر" ... فلذلك زادوا همزة الوصل دون غيرها مما عداها " [2] .

ولا يكون الأول ساكناً إلا في أنواع من الأفعال والأسماء والحروف ، وأصل دخول همزة الوصل إنما هو في الأفعال ؛ لتصرفها وكثرة اعتلالها ، ودخولها في الأسماء إنما هو بالحمل عليها والتشبيه بها [3] .

---

[1] انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٦٥ باختصار .

[2] سر الصناعة ١/١١٣ ، ١١٤ بتصرف يسير واختصار .

[3] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٣٢ ، ١٣٥

أما دخول هذه الهمزة في الأفعال على وجه القياس فلا توجد إلا في نوعين منها ، وهما الماضي والأمر بغير لام[1] .

أما الماضي فلا تكون إلا فيما زاد على أربعة أحرف ، نحو : انطلق ، واستخرج[2] . فلما أسكن أول هذين الفعلين افتقر كل منهما إلى همزة الوصل ؛ لإمكان النطق بهذا الساكن .

و إنما أسكن الأول في "انطلق" ونحوه ؛ لئلا يجتمع في الكلمة أكثر من ثلاثة متحركات، أما "استخرج" ونحوه فكأنهم زادوا حرفاً، فكرهوا كثرة الحروف وكثرة المتحركات ، فأسكنوا أوله لذلك[3] .

وأما دخول همزة الوصل في فعل الأمر فتدخل في كل فعل فُتِحَ فيه حرف المضارعة وسكن ما بعده ؛ - (لأن الأمر مأخوذ من المضارع الواجب تسكين فائه)[4] - نحو : يضرب ، ويقتل ، وينطلق، ويعتذر، فإذا أمرت قلت : اضرب ، واقتل ، وانطلق،

---

[1] أما المضارع فلا تدخله همزة الوصل ؛ لأنه مبدوء بحرف المضارعة ، وهو متحرك أبداً ، فلم يحتج إلى همزة الوصل ، كما أفاده الشيخ خالد الأزهري . [انظر التصريح ٢/٣٦٤ بتصرف يسير] .

[2] انظر شرح ابن عقيل ٤/٢٠٨ بتصرف يسير .

[3] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١٣٥ باختصار .

[4] يستدل النحاة على أن صيغة الأمر مأخوذة من المستقبل بالمعنى واللفظ ، أما المعنى فلاشتراكهما فيه ، وأما اللفظ فلجريانه عليه ، وأن حركة العين فيه كحركته في المستقبل ، وحروفه أبداً حروفه أبداً ، إلا أن يحذف شئ لعلة ، نحو : قل وبع . [انظر المحصول ٢/١٠٤٢ ، ١٠٤٣] .

وكان يجب أن يحرك الأول من المستقبل كما حرك في الماضي فيقال: ذهب يذهب، وقتل يقتل، وضرب يضرب ، فيجتمع أربعة متحركات ، فاستثقلوا توالي الحركات ، فلم يكن سبيل إلى تسكين الأول الذي هو حرف المضارعة ؛ لأنه لا يبتدأ بساكن ، ولا إلى تسكين الثالث الذي هو عين الفعل ؛ لأنه بحركته يعرف اختلاف الأبنية ، ولا إلى تسكين لامه ؛ لأنه محل الإعراب من الرفع والنصب ، فأسكنوا الثاني ؛ إذ لا مانع من ذلك ، فقالوا: يذهب ويقتل ، فإذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة فبقي فاء الفعل ساكناً ، فاجتاجوا إلى همزة الوصل ، فقالوا : اذهب واقتل ، على ما تقدم[1] .

وأما دخول همزة الوصل في الأسماء فلم تدخل - على وجه القياس- إلا في مصادر الأفعال المزيدة التي في أوائلها الهمزة ، نحو: انطلاق ، واستخراج ، فهذه المصادر كأفعالها تفتقر إلى همزة الوصل للنطق بالساكن ، وذلك طلباً للمناسبة ؛ لأن المصدر تابع للفعل صحة واعتلالاً، - (نحو:لاوذ لواذاً، وقام قياماً)- وعملاً على الأظهر ، وينوب أحدهما عن ذكر الآخر، نحو: سقياً لك ورعياً، ومن كذب كان شراً له [2] .

---

[1] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٩ بتصرف يسير .

[2] انظر شرح ألفية ابن معط ١٣٠٨/٢ ، ١٣٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٩

ولم تدخل همزة الوصل في الاسم الصرف إلا في أسماء معدودة غير قياسية ، وهي: اسم ، واست ، وابن ، وابنة ، وابنم ، واثنان ، واثنتان ، وامرؤ ، وامرأة ، وأيمن المخصوص بالقسم .

يقول ابن يعيش : " فهذه الأسماء لما أسكنوا أوائلها ، ولم يمكنهم النطق بالساكن اجتلبوا همزة الوصل ، وتوصلوا بها إلى النطق بذلك الساكن ، فإن قيل: ولم أسكنوا أوائل هذه الأسماء حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل: أصل هذه الهمزة أن تكون في الأفعال خاصة ، وإنما هذه الأسماء محمولة في ذلك على الأفعال ؛ لأنها أسماء معتلة ، سقطت أواخرها للاعتلال ، وكثر استعمالها ، فسكن أوائلها لتكون ألفات الوصل عوضاً مما سقط منها " [1] .

وبيان ذلك أن "اسم" أصله (عند البصريين): سمو، كقنو، فخفف بحذف عجزه وتسكين أوله، ولما سكن أوله اجتلبت همزة الوصل[2]

وأما "است" فأصله: سته ؛ لقولهم: سُتَيهة وأستاه ، حذفت اللام (وهي الهاء) ؛ تشبيها بحروف العلة ، وسكن أوله ، وجئ بالهمزة لما ذكر[3] .

وأما "ابن" فأصله: بنو، كقلم، فعل به ما سبق في اسم واست[4]

---

[1] انظر شرح المفصل ١٣٢/٩

[2] انظر شرح الأشموني ٢٧٤/٤ ، ٢٧٥ بتصرف يسير واختصار، وحاشية الشيخ يس على التصريح ٣٦٤/٢

[3] انظر شرح الأشموني ٢٧٥/٤

[4] المرجع السابق ٢٧٥/٤

وأما "ابنم" فهو "ابن" ، زيدت فيه الميم للمبالغة [1] .

وأما "ابنة" فهي "ابن" بزيادة الهاء[2] .

وأما "اثنان" و"اثنتان" فأصلهما: "ثَنَيان وثَنَيَتان" كجملان وشجرتان، بدليل قولهم في النسبة: ثَنَوي – بفتحتين – ، فحذفت اللام ، وأسكن الثاء ، وجئ بهمزة الوصل [3] .

وأما " امرؤ" فهو اسم تام لم يحذف منه شئ ؛ لأن أصله : مَـرْء ، كفلس ، لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها للراء، ثم حذفها مـع " ال" ، فيقال: المر ، فجعلت همزة الوصل عوضاً عن الهمزة التي تحذف في بعض الأحيان [4] . وبيان ذلك أن لفظ " المرء" بالألـف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته إلى ما قبلها وهو الراء ، فيقال: المرو ، والمرا ، والمري، بإبدال الهمزة الساكنة من جنس ما قبلها، فجاز إعلال لفظ "امرئ" بإسكان ميمه ، واجتلاب همزة الوصـل ؛ توصلاً إلى النطق بالساكن ؛ لأن الإعلال يأنس بالإعلال [5] .

وثم علة أخرى لإعلال لفظ "امرئ" وهي كثرة الاستعمال[6] ،

---

(1) انظر شرح الأشموني ٢٧٥/٤

(2) انظر التصريح ٣٦٤/٢

(3) المرجع السابق ٣٦٥/٢ .

(4) انظر حاشية الخضري ١٩٠/٢ ، والحذف هنا حذف متوهم كمـا يقـول صاحب التصريح ٣٦٥/٢

(5) انظر حاشية الشيخ يس ٣٦٤/٢ ، ٣٦٥

(6) انظر التصريح ٣٦٤/٢

وبيان ذلك كما يقول الشيخ يس : " أنه لما كثر دَوْرُ ذلك على الألسن كثرت صيغـــه ، فيصير المتكلم في فسحة ، إن شاء نطـــق بالمرء ، وإن شاء نطق بامرئ ، وإن شاء نطق بمخففات المرء[1].

وأما "امرأة" فهي "امرؤ" بزيادة الهاء[2] .

وأما " أيمن" المخصوص بالقسم فالهمزة فيه عـــوض عـــن النـــون المحذوفة في بعض لغاته ، كـــ "أيم" ، ثم ثبتت مع النـــون ؛ لأنـــه بصدد الحذف كما في "امرئ" [3] .

وأما دخول همزة الوصل في الحروف فلم تدخل منها إلا على لام التعريف نحو : "الرجل" و"الغلام" [4] .

وإنما أتوا بهمزة الوصل مع هذه اللام ؛ لأنها حرف ساكن يقع أولاً ، والساكن لا يمكن الابتداء بـــه ، فتوصلوا إلى ذلك بالهمـــزة قبلها[5] .

وإنما كانت لام التعريف ساكنة ؛ لقوة العناية بمعنى التعريف ، وذلك أنهم جعلوه على حرف واحد ساكن ؛ ليضعف عن انفصالـــه مما بعده ، ويقوى اتصاله بالمعرف ، فيكون ذلك أبلغ فـــي إفـــادة

---

[1] انظر حاشية الشيخ يس ٣٦٥/٢

[2] انظر التصريح ٣٦٤/٢

[3] انظر حاشية الخضري ١٩٠/٢

[4] انظر أوضح المسالك ٣٦٧/٤ ، والتكملة صـــ ١٦

[5] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٩

التعريف للزوم أداته[1] .

وهكذا يتبين أن الأصل في أول الكلمة أن يكون متحركاً ؛ لأن التكلم في الكلمة – كما يقول أحدهم[2] – بمنزلة المشي ، والمشي لا يكون إلا بحركة ، ومن هنا افتقرت الألفاظ التي بنيت أوائلها على السكون إلى همزة الوصل ؛ وسيلة إلى النطق بذلك الساكن ، على ما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

[1] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٩

[2] هو الخوارزمي في شرحه المفصل ٣٠٠/٤

خاتمة

حمداً لله ، وصلاة وسلاماً على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد :

فأحسب أن هذا البحث قد أسفر عن عدة نتائج ، أهمها :

أولاً- كشف البحث عن تنوع علة الافتقار في كثير من الألفاظ والأساليب ، ومنها :

١- أن الافتقار قد يكون سببه التمييز بين المعاني المختلفة التي تتعاقب على الكلمة ، كما رأينا في المعاني التي تعرض للاسم ، وللفعل المضارع بعد التركيب ، كيف افتقرت هذه المعاني إلى الإعراب ، وما افتقارها إليه إلا ليمتاز بعضها عن بعض ، كما سلف بيانه[١] .

٢- وقد تكون علة الافتقار التمييز بين كلمة وأخرى ، كما رأينا في افتقار "إنْ" المخففة إلى اللام في خبرها ؛ وما ذلك إلا لتمتاز عن "إنْ" النافية ، كما سلف بيانه[٢] .

٣- وقد تكون علة الافتقار التخلص من أمر ممتنع في العربية ، كأن يكون أول الكلمة ساكناً ، فتفتقر الكلمة بذلك إلى ما يُتخلص به من البدء بهذا الساكن ، وهو همزة الوصل ، كما سلف بيانه[٣].

---

[١] انظر صـ ٥ - ٨

[٢] انظر صـ ٤٠

[٣] انظر صـ ٨٢ - ٨٨

٤- أن الافتقار قد يكون لأمر لفظي، كافتقار الفعل إلى الفاعل؛ لينعقد اللفظ ، وقد يكون لأمر معنوي ، كافتقار الفعل إلى المفعول به ؛ لينعقد المعنى ، كما سلف بيانه[١] .

إلى آخر ما رصده البحث من هذه النظائر.

ثانياً- كشف البحث عن مرجوحية بعض الأمور التي شاعت في كتب النحو ، ومنها :

١- أن الابتداء بالنكرة يفتقر إلى مسوغ .

والتحقيق أن مناط صحة ذلك إنما هو حصول الفائدة ، بصرف النظر عن وجود مسوغ أو عدم وجوده ؛ فقد يوجد المسوغ ولا يصح الابتداء بالنكرة ، كما سلف بيانه[٢] .

٢- أن المضارع أشبه الاسم في الإبهام والتخصيص ، وفي قبول لام الابتداء ، إلى آخر ما شاع من هذه الأوجه في كتب النحو .

والأولى أن يقال أنه أشبهه في أنه يعرض له بعد التركيب - كالاسم - معان تتعاقب على صيغة واحدة، فاستحق الإعراب لذلك، وليس لأمر من هذه الأمور التي تتردد في كتب النحو؛ لأن أمراً منها لا يسلم من الاعتراض ، كما سلف بيانه[٣] .

إلى آخر هذه الأمور التي انتهت إليها هذه الدراسة .

---

[١] انظر صـ ٤٢ ، ٤٣

[٢] انظر صـ ٢٧ - ٣١

[٣] انظر صـ ٧ ، ٨

وبعد ، فلا أدعي أنني أتيت في بحثي هذا بما لم تستطعه الأوائل، فما هو إلا جهد متواضع ، أسأل الله – تعالى- أن يكون له من الصواب والسداد نصيب ، فإن أكن وفقت فذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدت ، والله من وراء القصد .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

مراجع البحث

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تح د . رجب عثمان محمد ، ومراجعة د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٢- الأصول في النحو لابن السراج ، تح د . عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تح الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، بدون.

٤- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تح د . موسى بناي العليلي ، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي ، بدون .

٥- بدائع الفوائد لابن القيم ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان.

٦- التبصرة والتذكرة للصيمري، تح د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

٧- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بدون .

٨- التكملة لأبي علي الفارسي ، تح د . حسن شاذلي فرهود ، الناشر عمادة شئون المكتبات – جامعة الرياض ، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية (المحدودة) ، العمارية – الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، تح د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
١٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م .
١١- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار الفكر ، بدون .
١٢- حاشية الشيخ يس على التصريح .
١٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، تح الأستاذ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة . بدون .
١٤- الخصائص لابن جني، تح الأستاذ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
١٥- ديوان جرير ، دار صادر ، بيروت ، بدون .
١٦- ديوان حاتم ، تح د. عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ /١٩٩٠م .
١٧- ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .
١٨- ديوان الطرماح ، تح د . عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .
١٩- سر صناعة الإعراب لابن جني، تح د . حسن هنداوي ، دار

القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
٢٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث بالقاهرة ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
٢١- شرح الأشموني (بحاشية الصبان) على ألفية ابن مالك ، دار الفكر، بدون .
٢٢- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تح د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، بدون .
٢٣- شرح ألفية ابن معط ، لابن القواس ، تح د . على موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي – الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
٢٤- شرح التسهيل لابن مالك، تح محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
٢٥- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تح د . صاحب أبو جناح بدون .
٢٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تح الشيخ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .
٢٧- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، تح الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ،

الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .
٢٨- شرح الكافية للرضي ، تح د . يوسف حسن عمر ، دار الفكر العربي ، بدون .
٢٩- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تح د . عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
٣٠- شرح اللمع لابن برهان العكبري، تح د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م .
٣١- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون .
٣٢- شرح المفصل في صنعة الإعراب ، (الموسوم بالتخمير) للخوارزمي ، تح د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
٣٣- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، حقق الجزء الأول د. غازي مختار طليمات، والجزء الثاني د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر بيروت ، لبنان، الطبعة الأولي١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م .
٣٤- لسان العرب لابن منظور ، دار المعارف .
٣٥- المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي ، تح د . شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان،

الطبعة الأولى ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .
٣٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح د . محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
٣٧- المصباح المنير للفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت - لبنان .
٣٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تح الشيخ محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
٣٩- المفصل في علم العربية للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، بدون .
٤٠- المقتصد في شرح الإيضاح ، للإمام عبد القاهر الجرجاني، تح د . كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م .
٤١- المقتضب للمبرد ، تح حسن حمد ، ومراجعة د. إميل يعقوب دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .
٤٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تح الأستاذ عبد السلام هارون، و د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .

محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
مقـــدمـــة	٢
المبحث الأول: المفتقرات في الدرس النحوي	
وفيه اثنتا عشرة مسألة :	٣
المسألة الأولى: افتقار المعاني التي تعرض للكلم إلى الإعراب	٤
المسألة الثانية : افتقار الضمير إلى مفسر	١٠
المسألة الثالثة : افتقار الموصولات إلى صلة	١٨
المسألة الرابعة: افتقار الابتداء بالنكرة إلى تحقق الفائدة	٢٥
المسألة الخامسة: افتقار جملة الخبر إلى رابط	٣٢
المسألة السادسة: افتقار :إنّ" المخففة إذا أهملت إلى اللام	٣٨
المسألة السابعة: افتقار الفعل المتعدي إلى المفعول به	٤١
المسألة الثامنة: افتقار الظرف إلى متعلق	٤٤
المسألة التاسعة: افتقار عطف النسق إلى رابط	٤٨
المسألة العاشرة: افتقار بعض الأسماء إلى الإضافة	٥١
المسألة الحادية عشرة : افتقار "نعم" و"بئس" إلى المخصوص بالمـــدح والـــذم	٦١
المسألة الثانية عشرة: افتقار العدد إلى مميز	٦٤

المبحث الثاني: المفتقرات في الدرس الصرفي ٦٧
وفيــه أربــع مسائــل : ٦٨
المسألة الأولى: افتقار تعدية اللازم إلى واسطة ٧٢
المسألة الثانية: افتقار التأنيث إلى علامة ٧٥
المسألة الثالثة: افتقار الإمالة إلى ما يرجحها ٨١
المسألة الرابعة: افتقار البدء بالساكن إلى همزة الوصل ٨٩
خاتمة ٩٢
مراجع البحث ٩٧
محتويات البحث